



جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية (2000-2014)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاديات العمل

الأستاذة المشرف:

- د. شداد مَّجْد

من إعداد الطالبة:

- حواشين رماح.

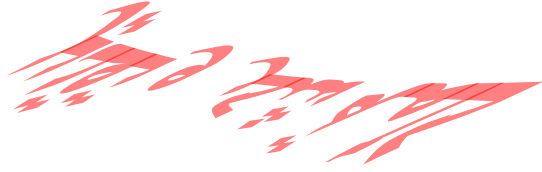
لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ	د. عمران بن عيسى
مشرفا ومقررا	أستاذ	د. شداد مَّجْد
عضوا ومناقشا	أستاذ	د. روابة مَّجْد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 11 جوان 2019

السنة الجامعية: 2018-2019

كلمة شكر وتقدير



لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهود كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وأخص بالتقدير والشكر الأستاذ شداد محمد إلى الذين كانوا عوناً لي في بحثي، إلى من زرعوا التفاؤل في دربي، وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم في ذلك فلهم مني كل الشكر

الأهل والأحباب

إلى من كلله الله بالهبة والوقار ... إلى من علمني العطاء بدون مقابل وانتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وإلى الأبد
"والدي العزيز" يحيى

وإلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى
الحبايب

"أمي الحبيبة" صافية

إلى أخي ورفيق دربي في هذه الحياة ... "مخطار"
إلى توأم روحي ورفيق دربي ... إلى صاحب القلب الطيب والنوايا الصافية أخي محمد
إلى من أرى التفاؤل بعينيه ... والسعادة في ضحكته، إلى شعلتي الذكاء والنور، إلى الوجه المفعم بالبراءة ولحبتك لأزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد أخي رفيق

مصباح

مصباح

فهرس المحتويات

إهداء

شكر

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

01 مقدمة

الفصل الأول: ماهية النمو الاقتصادي

07 تمهيد

08 المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

08 المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

11 المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي ومقاييس

15 المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ومعوقاته.

21 المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي.

21 المطلب الأول: عناصر وخصائص النمو الاقتصادي.

23 المطلب الثاني: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.

24 المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.

25 المبحث الثالث: طبيعة الاقتصاد الجزائري.

25 المطلب الأول: مراحل الاقتصاد الجزائري.

31 المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري من سياسة التوجيه إلى سياسة السوق

المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة البرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2001-

2014) 34

48 خلاصة

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

50 تمهيد

51 المبحث الأول: نظريات النمو الكلاسيكية.

51 المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.

53 المطلب الثاني: نظريات آدم سميث، ريكاردو، كارل ماركس وروبرت مالتوس.

57 المطلب الثالث: نقد النظرية.

59	المبحث الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية والكينزية
59	المطلب الأول: نظرية النمو النيوكلاسيكية
66	المطلب الثاني: التحليل الكينزي
73	المطلب الثالث: نموذج Harrod-Domar المشترك
74	المبحث الثالث: نظريات النمو في الفكر المعاصر
74	المطلب الأول: نظرية النمو الجديدة الداخلية
76	المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلية
79	المطلب الثالث: نموذج Robert Barro 1990 والانتقادات الموجهة لنظرية نمو الداخلية
82	خلاصة

الفصل الثالث: السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية -

84	تمهيد
85	المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر
85	المطلب الأول: الإيرادات العامة في الجزائر وتطور النفقات
100	المطلب الثاني: تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)
104	المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر
115	المبحث الثاني: دراسة قياسية على النمو الاقتصادي في الجزائر
115	المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد
121	المطلب الثاني: بناء النموذج وتقدير معلماته
124	خلاصة
126	خاتمة
128	قائمة المراجع
	ملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
54	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	(1-2)
64	نموذج Solow القاعدي.	(2-2)
90	تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2014)	(1-3)
90	تطور الجباية البترولية والجباية العادية (كنسبة من إجمالي الإيرادات الجبائية) في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(2-3)
95	تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2014)	(3-3)
96	تطور نسبة كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(4-3)
100	تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	(5-3)
105	تطور معدل نمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(6-3)
107	حصة كل من قطاع المحروقات، الزراعة، والصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	(7-3)
110	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	(8-3)
112	تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	(9-3)
121	التوزيع الاحتمالي لدارين واتسن	(10-3)

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
10	الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	(1-1)
27	حجم الاستثمارات للمخطط الرباعي الأول (1970-1973)	(2-1)
36	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(3-1)
37	السياسات المرافقة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(4-1)
40	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	(5-1)
42	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	(6-1)
88	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(1-3)
89	هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(2-3)
95	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(3-3)
100	تطور لرصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2013)	(4-3)
104	تطور نمو اقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(5-3)
106	حصة كل من قطاع المحروقات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014)	(6-3)
108	تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال فترة 2000-2013	(7-3)
109	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(8-3)
112	تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(9-3)
121	تلخيص نتيجة اختبار دارين واتسن	(10-3)

مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة والحיוية في الاقتصاد لأنه يعطي الاتجاه والمسار للاقتصاد الوطني، يتصف بأنه عملية معقدة متشابكة تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية وسياسية، تعيقها عقبات داخلية وخارجية تعمل مختلف الدول على تخطيطها وتجاوزها بهذا تحرص معظم الدول بما فيه الجزائر على تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة وبكفاءة عالية من أجل تعظيم النمو الاقتصادي واستمراره من أجل انعكاس بالإيجاب على أداء الاقتصادي ومعدل الرفاه الاقتصادي.

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، حيث أن معظم الدراسات النظرية الاقتصادية في تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ الوقائع الاقتصادية ترجع الأصول الأولى للنمو الاقتصادي إلى الثورة الصناعية، إن من أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة لها هو تحسين ورفع من معدل المستوى المعيشي لأفرادها زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

إن التركيز على النمو طويل الأجل ومعرفة مصادره من أكثر الموضوعات التي أثار لها جدل ممدى فترات زمنية، حيث أنه لاقى اهتماما واسعا من قبل الاقتصاديين ونلاحظ أن نظريات النمو المختلفة سائدة حاليا مرتبطة بشكل كبير بالنظريات الكلاسيكية الحديثة ولذلك سوف نركز على هذه النظريات.

1- إشكالية البحث:

- ما هو تأثير أهم السياسات المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر؟.

الأسئلة الفرعية:

أ- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟.

ب- ما هي أهم النظريات ونماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي؟.

ت- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري في القرن الواحد والعشرين؟.

وبهدف الإجابة على مختلف التساؤلات السابقة وكذلك توضيحها نقوم فيما يلي بطرح جملة من الفرضيات التي تعتبرها أساسية.

2- فرضيات:

1- يتأثر معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالسياسات المالية (الإنفاق العام، تضخم التشغيل، البطالة... الخ)

2- هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والدخل الوطني (PIB).

3- هناك علاقة عكسية بين التضخم والدخل الوطني.

4- هناك علاقة بين معدل التشغيل والدخل الوطني.

3- دوافع اختيار البحث:

يعود اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

فأما عن الأسباب الذاتية تتمثل في:

- الميل الشخصي لهذا الموضوع.

- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.

أما عن الأسباب الموضوعية فتتمثل في:

كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي

التي عرفها الفكر الاقتصادي.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثي في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزء لا

يتجزأ منها، ويعبر عن مستوى الناتج الداخلي ومتوسط الدخل الفردي وهو الأمر الذي يمس جميع أفراد

المجتمع ويمس الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة لذلك وجب دراسة أهم محددات التي يمكن أن تؤثر فيه،

والنمو الاقتصادي يمثل إحدى الاهتمامات الكبرى في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

6- منهج وأدوات الدراسة:

أ- المنهج الاستقرائي: من خلال استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

ب- منهج التحليل الوصفي:

من خلال تحليل البيانات التي تتوافر في مشكلة البحث وفي إطار الإشارة عن واقع الجزائر ساعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصائيات.

ج - المنهج الكمي:

الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال دراسة القياسية التي تهدف إلى قياس أثر السياسة المالية على نمو الاقتصاد الجزائري.

7- الإطار الزمني والمكاني:

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة وعليه ارتأيت أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر.

أما فيما يخص الإطار الزمني تمتد فترة الدراسة من 2000 - 2014.

8- صعوبات البحث:

- التضارب في القيم الإحصائية عند جمع البيانات الإحصائية بين البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات.

- نقص الإحصائيات، حيث لم نستطع الحصول على إحصائيات ما بعد 2014 من مصادر رسمية.

- نقص المراجع باللغة العربية في الموضوع خاصة فيما يتعلق بنماذج النمو الاقتصادي.

9- دراسات سابقة:

- بوزقزة كريمة، بركان كريمة أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر مذكرة تدخيل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة الجامعية أكلي محن أو لحاج - البويرة 2014-2015 وتوصلت النتائج إلى الإنعاش الاقتصادي كان إيجابيا على مستوى السنوات 2001 على غاية 2014 وبفضل سياسة الاستثمار عمومي وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني

والأجنبي وتراجع نسب التضخم وتقليص حدود المديونية وتراجع نسب البطالة لها عوامل ساعدت البلاد على تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل.

- معط الله أمال أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة محاسبة لحالة الجزائر "1970 - 2014"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الكلي جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2014 - 2015 ومن أهم النتائج الداخلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل، وهذا يدل على أن هذه الإيرادات من شأنها أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي عندما تستخدمها الدولة لتطوير البنية التحتية وكذا تمويل بعض الأنشطة المنتجة، مما سيؤدي إلى زيادة حجم الناتج الحقيقي.

- حساين أسماء، علوش نسيم السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر "1970 - 2014"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص اقتصاد نقدي ومالي جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ملحقة مغنية 2016-2017، حيث قامت هذه الدراسة باختيار أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1984 - 2013 من خلال إجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

- طاوش قندوسي تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2013 - 2014 وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النفقات العمومية يهيكلها تسبب في الناتج المحلي الإجمالي أي أن هذه النفقات تؤثر مباشرة على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

10- هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة وتحقيق الأهداف المسطرة ثم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب وخاتمة توضح أهم النتائج المتوصل إليها. خصص الفصل الأول والثاني الجانب النظري للدراسة أما الفصل الثالث خصص للجانب التطبيقي للدراسة.

- الفصل الأول:

تم التطرق إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث وتم التركيز في هذا الفصل على ماهية النمو الاقتصادي وأسس التي يركز عليها أما المبحث الأخير لدراسة طبيعة الاقتصاد الجزائري.

- الفصل الثاني:

تم التطرق على نظريات النمو من خلال ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تم التركيز على نظرية النمو في الفكر التقليدي، والمبحث الثاني على نظريات النمو في الفكر الحديث، والمبحث الثالث فقد خصص لنظريات النمو في الفكر المعاصر.

- الفصل الثالث:

الذي يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تحت عنوان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة "2000-2014"، الذي يتألف من مبحثين.

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر خلال فترة "2000-2014".

المبحث الثاني: خصص الدراسة التطبيقية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الأول

ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، ويبرز الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية، ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسين رفاهية المجتمع، ومن هذا المنطلق يكون للنمو مدلول اقتصادي واجتماعي.

رغم غنى الجزائر وامتلاكها للكثير من المؤهلات والمقومات الإنسانية والطبيعة ما جعلها مقدمة الدول الواعدة اقتصاديا، إلا أن نمو اقتصادها يبقى ضعيفا مقارنة بما تمتلكه من إمكانيات ضخمة.

ومن خلال هذا الفصل سأحاول التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: طبيعة الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلد ذو أهمية في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل) والتخفيض من معدلات البطالة التي باتت الشغل الشاغل لمختلف دول العالم، فهو يعتبر أيضا من أهم المواضيع التي لا بد من الوقوف عندها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية¹.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي.

1- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب على زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني فإنه لن يحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد، على الرغم من زيادة الإنتاج، ومن جهة أخرى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل نتيجة انخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الإنتاج، وهذا في دالة التدهور العام للاقتصاد، فإنه لن يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني.

2- إن الزيادة في تحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل زيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 50-51.

3- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة "استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية"، الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية، ويمكن ملاحظة أن الزيادة الموسمية، العرضية أو الدورية في الناتج لا تحقق شروط النمو الاقتصادي المستدام¹.

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا، أو صفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو المتوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن أي أن النمو الاقتصادي يعني²:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن الزيادة على المدى البعيد.

الفرع الأول: الفرق بين النمو والتنمية.

لولا قضية التخلف التي عانى منها كثير من الدول يضل النمو والتنمية الاقتصاديين مصطلحات واحدة، حيث كان ينظر لها بأنها زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في التنمية، الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما تختلفان في المضمون والأهداف وفي القضايا التي يعالجها.

تعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها عملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال بمقتضى أحداث العديد من التغيرات الجذرية، والجوهرية في البنيات والهيكلة الاقتصادي.

التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، التي يمكن تعريفها بمجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، فالتنمية

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، نفس المرجع السابق، ص 54.

² - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 21.

بمفهوم واسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

ومن هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية، الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة الإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداماً أمثل، عن طريق إحداث تغيرات جذرية في النيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تعبير لهيكل الناتج مع ما يقتضيه، ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان حياة كريمة.
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال استمرارية تدفق الفائض أو المتبقي بعد حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

ومما سبق، يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول التالي¹:

الجدول (1-1): يمثل الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1- لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي.	1- يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعه.
2- يركز على التغيير في حجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	2- تهتم بنوعية السع والخدمات بنفسها.
3- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي.	3- تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
4- يتم بدون إتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكل للمجتمع.	4- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير النيان الهيكل للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع واشمل من النمو الاقتصادي.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، نفس المرجع السابق، ص 51-57.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي.

التطور لغة هو حركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدم اقتصاد ما نحو أهداف محددة مسبقاً، إما كمية زيادة المنتج أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة. فالتطور إذن يدل على التغيير والحركة، وغالباً ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو قطاع ما، فمثلاً نقول التطور الاقتصادي أو تطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفاً للنمو، إذا أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو كما أنه ليس مرادفاً للتنمية، إذا أنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوباً بتغيرات هيكلية، وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي أنه لا توجد تنمية)¹.

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي ومقاييسه.

1- طرق قياس النمو الاقتصادي.

دراسة قياس النمو الاقتصادي هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحقق المجتمع من نمو، ومن بين هذه الوسائل ما يلي:

أ- طريقة الدخل: الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخل المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة، حيث تختلف هذه الطريقة في تقدر الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل، حيث جزء من هذه الدخل هو عبارة عن ضرائب غير مباشرة، وهو عبارة عن رسوم تفرضها الدولة على المبيعات، والجزء الآخر هو عبارة عن مجموع الأجور (عائد العمل)، والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأس المال (الأرباح). ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي يحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر، وعوامل الإنتاج، وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على تقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك، فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج أي نقوم بإضافة مجموع الأجور إلى مجموع الفوائد إلى الربح إلى مجموع الربح فإننا نحصل على تقدير للدخل الوطني أي:

$$Y = Y_w + Y_i + Y_r + Y_p$$

¹ - جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، ص 05.

حيث:

$$Y = \text{يمثل الدخل الوطني.}$$

$$Y_w = \text{يمثل مجموع الأجور.}$$

$$Y_i = \text{يمثل مجموع الفوائد.}$$

$$Y_r = \text{يمثل مجموع الربح.}$$

$$Y_p = \text{يمثل مجموع الربح.}$$

$$\text{نتائج الدخل الخام} = \text{الدخل الوطني.}$$

ب- طريقة الإنفاق: وتتمثل هذه الطريقة في حساب الإنفاق الكلي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني، والإنفاق الكلي ما هو إلا عبارة عن الطلب الكلي على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، بحيث في هذه الطريقة يتمثل الناتج الداخلي الخام في إجمالي الإنفاق، وبالتالي:

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الإنفاق الكلي.}$$

$$Y = C + I + G + (M - X)$$

حيث:

$$Y = \text{يمثل الدخل القومي.}$$

$$C = \text{يمثل الإنفاق العائلي.}$$

$$I = \text{يمثل الإنفاق الاستثماري.}$$

$$G = \text{يمثل الإنفاق الحكومي.}$$

$$(M - X) = \text{يمثل الإنفاق قطاع العالم الخارجي حيث } X \text{ الصادرات و } M \text{ الواردات.}$$

ج- طريقة القيمة المضافة: يعبر عن القيمة المضافة أنها الفائض من استعمال سلع ما في عملية وتحسب كالتالي¹:

$$\text{القيمة المضافة } VA = \text{قيمة المنتج النهائي} - \text{قيمة الاستهلاك الوسيطة.}$$

بحيث أن المنتج النهائي: يقصد به كل المنتجات الموجهة للسوق للاستهلاك النهائي.

الاستهلاك الوسيطة: تعني المنتجات المستعملة في عملية الإنتاج.

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1991، ص 20-21.

• البضائع والخدمات التي لا تدخل في حساب إجمالي الناتج الوطني.

أ- خدمات ربات البيوت:

لا يشمل حساب إجمالي الناتج الوطني قيمة الخدمات التي تقوم بها ربات المنزل في البيت والمتمثلة في القيام بالطهي ومساعدة الصغار رغم أنها قيمة جدا، وذلك لأنها تقدم دون مقابل.

ب- الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي: إلى كل ما ينتج أو يصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة مثل صنع الملابس من قمصان عن طريق رب العائلة لا تدخل أيضا في حساب الناتج الوطني.

ج - النشاطات الاقتصادية غير القانونية: وتعني بها الإنتاج الغير مصرح به بهدف التهرب الضريبي إلى غير ذلك لا يتم إدخاله في حساب الناتج الوطني.

2- مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من النمو الاقتصادي، وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بـ :

أ- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم ... مثلا.

ب- الناتج الحقيقي:

هو أساس لقياس معدل النمو الاقتصادي، يشير إلى الكمية الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس، إلا أن هذا المقياس رفضه البعض ذلك أن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

ج- متوسط الدخل:

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد¹.

هناك طريقتين لقياس معدل النمو تعلى المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط، والثاني معدل النمو المركب².

أ- معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، وتتمثل صيغته

$$\text{في ما يلي: معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في فترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في فترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$$

ب- معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين، وطريقة الانحدار.

1- طريقة النقطتين: لدينا صيغة:

$$Y_n = (1 + CM_c)^n$$

$$CM_c = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث:

$$CM_s = \text{معدل النمو المركب.}$$

$$N = \text{فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.}$$

$$Y_0 = \text{الدخل الحقيقي لسنة الأساس.}$$

$$Y_n = \text{الدخل الحقيقي لآخر فترة (n).}$$

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص 65-67.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، أستاذ الاقتصاد، مساعد بكلية التجارة، الإسكندرية، 1997، ص 345.

2- طريقة الانحدار: وصيغتها:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \implies CM_{ct} = \ln Y_t - A.$$

حيث:

$$\ln Y_t = \text{اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة } (t).$$

$$A = \text{ثابت.}$$

$$CM_{ct} = \text{معدل النمو المركب في السنة } t.$$

$$t = \text{الزمن.}$$

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ومعوقاته.

الفرع الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات، وهذه

الإنتاجية مرتبطة بكمية رأس المال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال¹.

- عوامل الإنتاج: إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة:

$$Y = F(K, L).$$

حيث:

$$Y = \text{الإنتاج.}$$

$$K = \text{رأس المال.}$$

$$L = \text{العمل.}$$

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغيير حجم رأس المال والعمل، هناك العديد من

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها:

- عنصر رأس المال:

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج، والتي تتمثل

في رأس المال المادي، وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كالألات

¹ - عمر صخري، المرجع السابق، ص 20-21.

والمعدات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية، ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي.

ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة، والاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن.

ومن جانب آخر نجد أن عملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها أيضا (التكوين الرأسمالي)، والتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى، وهي تشكل الاستثمار في النهاية لا يحدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الزيادة في رأس المال المجتمع، وهو الذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بدايته:

ΔK : التغير في مخزون رأس المال.

PMK: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

تساهم الإنتاجية الحدية لرأس المال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأس المال بوحدة واحدة، حيث أن زيادة مخزون رأس المال بمقدار ΔK يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار PMK

$$F(K + 1, L) - F(K, L) = PMK \cdot \Delta K$$

- **عنصر العمل:** إلى جانب رأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأس المال، والذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج والذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأس المال المادي وهو رأس المال البشري، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدر زيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية، لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة معدل النمو الاقتصادي¹.

- وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكمي للمبادئ"، ص 273.

$$PML + F(K, L+1) - F(K, L)$$

PML: الإنتاجية الحدية للعمل.

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبة ΔL يؤدي إلى حجم الناتج بالمقدار ΔL ، PML، مثال: نفرض أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة إضافية من العمل تسمح بزيادة القيمة المنتجة بـ 02 وحدة، إذا زاد عامل العمل بـ 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالتالي:

$$\Delta L = PLM \cdot \Delta L$$

$$\frac{\text{unité de production}}{\text{unité de capital}} = 20 \text{ unité de production}$$

إذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 20 وحدة.

- عنصر التكنولوجيا:

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير، وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن تنتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية¹:

$$Y = AF(K, L).$$

A = يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأس المال فقط، ولكن نتيجة لتحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ويشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معادلة النمو الاقتصادي على الشكل التالي.

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

حيث:

$$\alpha \frac{\Delta K}{K} = \text{مساهمة عامل رأس المال.}$$

$$(1 - a) \frac{\Delta L}{L} = \text{مساهمة العمل.}$$

¹ - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، وهران 02، 2016، ص 65.

$$= \frac{\Delta A}{A} = \text{مساهمة عامل التكنولوجيا.}$$

الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي.

هناك العديد من المعوقات، نذكر منها على سبيل المثال:

1- التعليم:

لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لتسيير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، إن شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي.

كما أن مدير متدرب على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة على الموجودات منشأته وسير العمل فيه، هو أكثر فعالية بكثير، في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مدخلات معينة، من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال.

من الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلّة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية. وأي كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحت زيادة وليس نقص الاتفاقات على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه يشكل عائقا خطيرا للنمو.

2- الصحة:

لا جدال أن الزيادة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين الصحية للأيدي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف.

ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، ذلك أن تعتمل نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، وبالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

3- الموارد الطبيعية:

يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوفر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها، والاستفادة منها في عملية النمو، وأيا كان الأمر، فإن ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، بل من الشاهدة عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية، غير أن المشاهدة عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم لتركيب المحصولي، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب نقص في الوسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو.

4- التكنولوجيا:

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدول متقدمة غنية، لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا، وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العلم النامين لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب غني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي، وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحددة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى

النمو، وكذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدول المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات على مستوى عالي من الكفاءة المهنية والتدريب المهني، وعلى دراية تامة لكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير، والخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية.

غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفقودة في بعض دول هذا العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائقا للنمو¹.

¹ - أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 50.

المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: عناصر وخصائص النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي.

وتتمثل في ثلاث عناصر أساسية، وهي:

العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق الدخل الوطني عدد السكان، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أتم يكون معدل الزيادة في عدد السكان وهذا يتطلب أن يكون:

- فإذا كانت النسبة السابقة تساوي 01 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلى أن نصيب الفرد منه يظل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.

- وإذا كانت النسبة السابقة تساوي 01 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني، لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل نمو الدخل الوطني.

العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون إذا كانت هذه النسبة 01 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، قدرته على الشراء تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي، بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

وإذا كانت هذه النسبة 01 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر، ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في الدول عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني - معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "معدل التضخم".

العنصر الثالث: تحقيق زيادة في المستوى العام للأسعار "معدل التضخم" من الدخل الحقيقي والزيادة المستقرة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط لم يلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول، وهذا من ناحية أخرى، فهذه الزيادة لا بد أن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى¹.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.

يوجد عدة خصائص للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائياً، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسراً وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دوراً ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني².

¹ - رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74.

² - عبد الله بلوناس، المرجع السابق، ص 27.

المطلب الثاني: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.

تتم كل دول العالم بتحقيقي نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأکید أنه لتحقيق أي هدف، خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه.

الفرع الأول: فوائد النمو الاقتصادي.

- 1- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- 2- زيادة رفاه المجتمع عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- 3- يساعد في القضاء على الفقر، ويحسن المستوى المعيشي والتعليمي للسكان.
- 4- التخفيف من مشكل البطالة.
- 5- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء منشآت قاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي هو أن يؤثر ذلك نسبيا على مستويات الاستهلاك الخاص¹.

الفرع الثاني: تكاليف (أعباء) النمو الاقتصادي.

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات، أهمها:

- 1- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية.
- 2- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- 3- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية ويرجع ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472.

4- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع¹.

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي، وهي:

أ- النمو الطبيعي (الثقائي): ويقصد به ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيء بالرغم من تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة، وقد سارت الدول على هذا النوع من النمو الذي يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي، والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن له أن ينتقل بسرعة من قطاع آخر.

ب- النمو العابر: كما هو موضح في اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا تلبث أن تنتهي، وبانتهائها ينتهي هذا النوع من النمو الذي أحدثته، وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات التجارية الخارجية كارتفاع أسعار المحروقات إلا أن أثره يكون محدود بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

ج- النمو المخطط: وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، ولذا ترتبط فاعليته ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين واقعية الخطوط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط على جميع المستويات، فهو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، حيث أن النمو العابر غير ذاتي الحركة، وحيث أن النمو الذاتي إذا استمر لفترة طويلة من الزمن قد يتحول إلى نمو مطرد.

د- النمو المكثف: هو النمو الذي يركز عليه الاقتصاديون بشكل عام، أي نمو السلع والخدمات المتاحة للفرد وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج الحقيقي هو معيار النمو الاقتصادي الكثير.

هـ- النمو الشامل: يتحقق بنمو إنتاج دولة ما مقياس الناتج القومي والحقيقي، وهذا يعني أن أي دولة ما قد تحقق نمواً اقتصادياً واسعاً حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي².

¹ - بتاني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، دفعة 2008-2009، ص 10.

² - والاس بيترسون، حمة ثلاث دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة للطباعة والنشر، نيويورك، 1968، مكتبة صيدا بيروت، ص 315.

المبحث الثالث: طبيعة الاقتصاد الجزائري.

سأحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري، الذي عرف منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة، وقد رافق هذا التحول، قيام الجزائر بجملة من المراحل والإصلاحات الاقتصادية المتتالية.

المطلب الأول: مراحل الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: اقتصاد الجزائر ما قبل الاستقلال 1830-1962.

نتج عن الاستعمار تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري، وكان على النحو التالي¹:

أ- الزراعة: الاقتصاد الوطني قطاع إستراتيجي، حيث اعتمد بشكل كبير في هذه المرحلة على الزراعة والرعي، إذ خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لأنها كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

ب- السياسة المالية: تم تسخير إمكانيات الجزائر ومواردها المالية لتحقيق الأهداف الاستعمارية، وذلك من خلال القوانين المالية والضرائب التي فرضت على الأنواع التالية: الأجور، العشور والزكاة.

ج - التجارة: لم تكن أيضا في أفضل حال وهذا من هدفين:

1- السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية من خلال:

- حرمان الجزائر من حماية صناعتها وحرفها الوطنية.

- توحيد الجزائر مع فرنسا وكان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا.

2- تصدير رؤوس الأموال، من خلال:

- احتكار فرنسا للسوق الجزائرية.

- ربط الجزائر بالصندوق المشترك للعملة الصعبة، والذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا ونموه.

¹ - مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، ص 03.

الفرع الثاني: مرحلة البحث عن الذات أو مرحلة الانتظار (1962-1965).

سميت بمرحلة الانتظار نظرا للدمار والتدهور الذي تركه المستعمر على جميع الأصعدة (الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية)، وهذا بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي والاقتصادي في ظل نظام دولي تكون من وجود قوتين سياسيتين واقتصاديتين، تمثلتا في النظام الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي، والنظام الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، قبل حصول الجزائر على استقلالها اختارت النهج الاشتراكي كمنهج اقتصادي¹.

الآثار التي تركها المستعمر على الاقتصاد الوطني، إذ بعد خروجه ورثت الدولة الجزائرية، ما يلي:

- سحب الاستعمار الفرنسي كل ودائعه وأمواله التي كانت موجودة بالبنوك وترك خزيتها فارغة.
- رحيل الإيطار الفرنسي ذلك ما جعل اقتصاد الجزائر مترديا.
- تفرغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الضرورية لشل العمل الإداري للبلاد، وسيطرت فرنسا على القطاع، حيث واصلت عملية النهب والسلب من خلال عمليات التنفيذ على النفط².
- ومن هذا المنطلق شهد الاقتصاد الجزائري ومؤسساته مصاعب كبيرة سارعت السلطات السياسية وقتها، إلى إلغاء جميع أشكال التبعية للمستعمر، من ظهر ما يسمى بنمط تسيير ذاتي، حيث فرض هذا النوع عن التعبير من الواقع والظروف السائدة، وبعد مغادرة المعمرين الأوربيين التراب الوطني تاركين المؤسسة فارغة، مما أدى بالعمال الجزائريين لمواصلة عملية الإنتاج والتسيير الذاتي داخل المؤسسات وأصدرت الجزائر قرارات من بينها:

- تشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية.

- حماية الأملاك من النهب.

¹ - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1993، ص ص 22، 23.
² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 1962/03/22.

الفرع الثالث: مرحلة التخطيط التنمى الاقتصادية أو مرحلة اقتصاد المخطط.

1- مرحلة المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

هو مخطط تجريبي وهذا بإجماع معظم الاقتصاديين، وهذا نظرا:

- لكون المبالغ المرصدة له كمخطط لم يكن كافي مقارنة بالدول التي أخذت النهج الاشتراكي.
- افتقاره إلى معالم خطة اقتصادية متكاملة.
- لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية، وبين الأنشطة داخل كل فرع.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

هو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، وركز على هدفين:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.
- جعل تصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

ولتحقيق هذه الأهداف رفعت الدولة مستوى الاستثمارات لتحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي بغية التغلب على كل أشكال التخلف والفقر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (1-2): يمثل حجم الاستثمارات للمخطط الرباعي الأول (1970-1973)،

الوحدة بالمليار دج.

القطاعات	تكاليف البرنامج	الاستثمارات الفعلية
قطاع المنتج.	46.84	25.79
الصناعة.	37.35	21.44
الزراعة.	9.49	4.35
قطاع شبه منتج.	4.43	2.60
التجارة والنقل والمواصلات.	4.43	2.60
قطاع غير منتج	17.27	7.92
البنية التحتية الاقتصادية.	2.05	1.21
البنية التحتية الاجتماعية.	15.24	6.71
المجموع	78.56	36.31

المصدر: بلقاسم مُجد وبهلول حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، جامعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

3- مخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

جاء هذا المخطط مؤكدا للإستراتيجية الصناعية، فواصلت الجزائر خيار الصناعات الثقيلة، فكان حجم الإنفاق كبير نظرا لارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية، مما عزز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث وصلت بنية الاستثمارات في هذا المخطط 110.22 مليار دج وهي ضعف الاستثمارات مخصصة للمخطط الرباعي الأول بأربعة أضعاف، ووزعت هذه الاستثمارات كالتالي:

المبالغ	أنواع الاستثمارات
3.79	الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية.
10.05	الاستثمارات في قطاع المواصلات والتخزين والتجارة.
16.72	الاستثمارات الزراعية.
28.48	الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية .
50.73	الاستثمارات الصناعية.

من بين أهدافه:

- إعطاء الأولوية للصناعات الشغيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات (كالحديد، المحروقات...).
- توزيع التنمية على مختلف ربوع الوطن.
- تطوير القاعدة المادية عن طريق تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع، وأهمها توفير الطلب والتعليم المجاني حتى تستفيد منه الطبقة الفقيرة من الشعب.
- ومن أهم نتائجه، وجود شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية كسوناطرك، الشركة الوطنية للحديد والصلب، السوناكوم، شركة البحث عن المناجم¹.

¹ - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الثامن جانفي 2005، ص 04.

الفرع الرابع: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى.

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

أدى التركيز على النشاط الصناعي عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول والثاني إلى حدوث اختلالات في توازن الاستثمارات الوطنية، فجاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الاختلالات، فتمت إعادة النظر في توزيع الاستثمارات للقطاعات الأخرى وأصبح قطاع المحروقات لا يشغل سوى (63 مليار دج) من مجموع (250 مليار دج).

من أهداف المخطط:

- إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتخفيض الديون الخارجية وتدعيم التكامل الاقتصادي.
- مواصلة سياسة التشغيل، وتطوير مستوى التأهيل.

هذا المخطط استند إلى حقيقتين في غاية الأهمية:

1. العجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقاتها الإنتاجية.

2. ارتفاع أسعار البترول من 17.25 دولار للبرميل سنة 1981.

كان الاقتصاد الوطني في وضعية صعبة، فقامت السلطات بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، شملت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، وتمثلت في إعادة الهيكلة، ومنح الاستقلالية للمؤسسات العمومية.

1-1- إعادة الهيكلة:

عرفت هذه المرحلة نوعين من إعادة الهيكلة، منها عضوية ومالية.

أ- إعادة الهيكلة العضوية:

04 أكتوبر 1980 المرسوم المتخلق بعملية إعادة الهيكلة العضوية ضمن المخطط الخماسي الأول،

حيث كان تعداد المؤسسات الوطنية 08 مؤسسات وتعداد المؤسسات الجهوية 256 مؤسسة.

وكان الهدف من الأول إلى 145، وثانية إلى 1200 مؤسسة، واهتمت هذه المرحلة بالإجراءات

التالية:

- كفاءات تطبيق تحويل الملكية.
- تمويل استغلال المؤسسات الجديدة المنبثقة عن هذه العملية.
- أما عن الأسس التي قامت عليها إعادة الهيكلة العضوية تتمثل في:
 - التحكم في الأدوات الإنتاجية والاستغلال العقلاني للطاقات في المؤسسات الصناعية.
 - تبسيط مهام المؤسسات العمومية عن طريق افصل بين وفائق الإنتاج والتوزيع والتنمية.
 - تبسيط مهام بعض المؤسسات على العواصم الجهوية، والمدن الداخلية لتخفيف الضغط على الجزائر العاصمة التي تتركز فيها المؤسسات الصناعية بشكل كبير.
- ب- إعادة الهيكلة المالية:** تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة والمؤسسة من أجل استقلالها وبالتالي الاستغناء على إعانات الدولة، وبهذا تتحول المؤسسة إلى وحدة اقتصادية ومالية، قادرة على التكفل بمهامها بعيدا عن الوصاية المركزية، وبالتالي يكن للمسيرين بتبرير عجزهم لعدم استقلاليتهم في التسيير.
- بعد صدور قانون 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلقة بكيفية تنظيم الاستثمارات، منها ما يتعلق بالقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، ومن أهم النقاط التي شملها هذا القانون:
 - تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية.
 - العمل على توفير مناصب شغل.
 - الرفع من الطاقة الإنتاجية.
 - الزيادة من الدخل الوطني وتحقيق مبدأ التكامل بين القطاع العام والخاص.
- نتائج صدور قانون القطاع الخاص (11/82) لسنة 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني بما يلي¹:
 - ✓ رفع كل الحواجز التي تقف أمام هذا القطاع.
 - ✓ توجه القطاع الخاص إلى القطاعات التي لا تحتاج تكنولوجيا عالية والتي تكون لها مردودية في المدى القصير.

¹ - محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 57.

نتائج إعادة الهيكلة (العضوية المالية) (1980-1984):

- عدم تكامل المؤسسة الوطنية وتركيزها.
- عدم التخصص.
- ضعف النظام الاقتصادي وشغله.
- ضعف كفاءة الهياكل الكداخلية.

2/ المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

جاء فيه استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، تتضمن هذه المرحلة أبعاد اقتصادية واجتماعية تساعد المؤسسة على الإصلاح من أجل النمو الاقتصادي، ومن الأهداف التي جاءت بها استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية¹:

- حصولها على فرص أكثر للمبادرة وتحمل المسؤولية والنتائج.
- الاهتمام بالعامل كأحد أهم عناصر العملية الإنتاجية.
- تمتع المؤسسة العمومية بشخصية معنوية.
- مبدأ الاستقلالية المالية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري من سياسة التوجيه إلى سياسة السوق

ليس من السهل الانتقال بصفة جذرية من اقتصاد اشتراكي دام أكثر من عشرين إلى اقتصاد مناقض تماما للأول في قواعد عمله ومن هنا بات أمام صانعي القرار في الجزائر تجاوز الأزمة وهذا من خلال السياسات والبرامج التي رصدتها أصحاب هذا القرار وهذا ما نتناوله في هذا المطلب من خلال:

الفرع الأول: البحث عن تصحيح الهيكل في إطار هيكل الديون الخارجية (1991-1993)

حاولت الحكومة في هذه الفترة معالجة مشكلة المديونية الخارجية، إذ شهدت هذه الفترة (1991-1993) برنامجين الحكوميين حيث واجهت كل منهما مشكلتين المديونية الخارجية والوضع السياسي.

¹ - وردة عويسي، البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط، حالة الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 39، سبتمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 19.

1-1- برنامج الحكومة الأولى 5-6-1991:

قدمت فيه ثلاث توجيهات إصلاحية:

✓ **التوجه الأول:** يتعلق بهيكل المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها من جديد نحو التجميع في شكل شركات قابضة (هي الشركة التي تحتوي شركات أخرى تسمى الشركات التابعة وفرض سيطرتها عليها في اتخاذ القرارات لأنها تملك أغلبية الأسهم في رأس المال الشركات التابعة).

✓ **التوجه الثاني:** هو تنظيم السوق المالي (النظام المالي).

✓ **التوجه الثالث:** يحدد الإطار أو النموذج الذي تم على أساسه التنمية وهذا من خلال العودة إلى التخطيط الذي يوجه السياسات دون إصدار أوامر للمؤسسات بالتنفيذ (على هذا الأساس لا بد للجهاز التنفيذي أن يشرك القطاعين العام والخاص).

هذه التوجيهات الثلاثة كانت تعني الاستجابة لأحد أهداف البنك الدولي والمتمثلة في الخوصصة وهي آلية تسهل عملية الاندماج في اقتصاد السوق¹.

1-2- برنامج الحكومة الثانية 8-7-1992:

يمكن أن نخلص نتائجه في النقاط التالية:

- ضعف استغلال الأراضي الفلاحية.

- ارتفاع حجم البطالة.

- ارتفاع حجم المديونية الخارجية لـ 25 مليار دولار.

2/ برامج التعديل التصحيحي الهيكلي الأول (1993-1994)

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسساتين الدوليتين لمدة سنة، وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التحويل الخارجي، انعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت

¹ - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 10.

بما الجزائر (الإرهاب) إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- تحرير الأسعار، إزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.
- اتخاذ آليات وميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، واستقلالية المؤسسات والخصوصية...).
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الاتفاق العام.
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان الذي أدى إلى دعم التوازن بين العرض والطلب¹.

3/ برنامج التصحيح الهيكلي الثاني (1995-1998):

إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق سياسات معينة تؤدي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق الدولي يوم 22 ماي 1995 ومن أهدافه ما يلي:

- التحرير التدريجي للتجارة، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.
- الشروع في الخصخصة من خلال وضع إطار تشريعي.
- تحقيق معدل النمو 3.9% و 4% و 4.5% خلال السنوات 1995 و 1996 و 1997 على التوالي.

- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 03% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 و 1.3% في سنة 1997 مع تحقيق عجز يقدر بـ 1.4% في سنة 1995، يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول، والتوقف في تمويل المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية، وتجهيزات من سوق الخارجية.

¹ - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

4/ الوضعية الاقتصادية بعد 1998:

تحقيق الاستقرار السياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما في 2001 كان الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخاتم بمعدل 4.5% في السنتين 1998 و1999 إلى 6.2% في سنة 2000، فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 10.8% في منتصف سنة 2000، وانخفضت إلى 9.4% في نفس الفترة لسنة 2001، إن هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول وصادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار دولار، أي ما يصل 95% من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة¹.

المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو

الاقتصادي (2001-2014):

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنمية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنمية تمثلت في:

➤ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE Programme de soutien à la relance économique المطبق خلال الفترة (2001-2004)، خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليار دولار أمريكي).

➤ البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC الذي نفذ خلال الفترة (2005-2009)، خصص له مبلغ 8705 مليار دينار جزائري (حوالي 114 مليار دولار).

¹ - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص ص 11-14.

► برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique PCCE الذي تم تنفيذه خلال الفترة (2010-2014)، وهو يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل إلى 21214 مليار دينار جزائري (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار).

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004):

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا¹.

وقد وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات ا لمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد تزامنت هذا العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية²، ويتوزع برنامج الإنعاش الاقتصادي على أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ - مُجَّد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

² - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013، ص 46.

الجدول (1-3): يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.5	التنمية المحلية والبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بما يفوق نسبة 40 %، ثم قطاع التنمية المحلية والبشرية بما يقارب 39 %، ثم قطاع الفلاحة، والصيد البحري بحوالي 12.5 %، وأخيرا دعم الإصلاحات بـ 8.6 %.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.9 مليار دج، على التوالي أي بنسبة 39.12 %، 35.4 %، 21.69 %، على التوالي من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تخص إلا بـ 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9 %، من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان¹.

¹ - نيبيل يوفليج، مرجع سبق ذكره، ص 47.

وقد تطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تجنيد موارد هامة، ولذلك، من أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي قد تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (1-4): السياسات المرافقة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	التعيين
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصبة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر:

Services du chef du gouvernement ; Programme de soutien à la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 ; Appui aux reformes ; p. 3.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي¹.

تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي²:

¹ - كريم زومان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص 204.

² - بوعشة مبارك، " الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية " - مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003

ما يلي:

- تم استهلاك 96.22 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- تم انجاز 73 % من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع.
- يوجد 26 % من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع.
- 01 % من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.
- لم يتجاوب القطاع الصناعي بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية وهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.
- حقق هذا البرنامج نم و سنويا خارج المحروقات بلغ 05 %، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار:

أ- أن الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.

ب- أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي لاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة.

ج- أن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار للبرميل سنة 2004¹.

¹ - بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 13.

تعزز الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي¹، وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة ولسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة².
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر³.

خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو ميزانية ابتدائية قدرت ب 4203 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار) مع موارده المالية الإضافية المصادق عليها بمقدار 1191 مليار دج، الموارد التكميلية المحولة كمخصصات لحسابات الخزينة الخاصة 1140 مليار دج، الموارد المتبقية من برنامج الاستثمار السابق

¹ - مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003، ص 41.

² - مصالح رئيس الحكومة، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

³ - بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 14.

1071 مليار دج، برنامج تطوير المنطقة الجنوبية 432 مليار دج، والبرنامج الخاص لتنمية منطقة الهضاب العليا بمقدار 668 مليار دج.

وبصفة عامة، قدرت في نهاية شهر جوان 2006 التكلفة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو بحوالي 8705 مليار دج (أي ما يعادل 114 مليار دولار)¹، ولقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (1-5): التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009-2005.

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيا الحديثة الإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2009-2005، أبريل 2005، ص 6-7.

تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009-2005²:

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:

- اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2005، بالانخفاض ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007.

¹ -World Bank ; "Algeria: A Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment"; Vol. 1; World Bank Report; No. 36270-DZ; August 2007; p. 1.

² - بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7 % سنة 2004 إلى 10.3 % سنة 2009.
- تم الكشف سنة 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار.
- غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلباً على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.
- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهيكل القاعدية وتهيئ الشركات الوطنية.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن خطة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 حسب المواد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الخطة ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9680 مليار دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار).

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي 155 مليار دولار)¹.

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص 02.

و يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- ✓ القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- ✓ دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- ✓ تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- ✓ تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- ✓ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- ✓ تهمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- ✓ تهمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

يشمل هذا البرنامج ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (1-6): يمثل مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، قوام برنامج التنمية

الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014.

إن المبلغ الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج

جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات

¹ - بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية والوقاية منها، وهكذا¹:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج، يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين ضرورة، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

- التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.

- السهر على تسريع إجراءات الصفقات وكذا على احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تعزيز أدوات الدراسة والإنجاز، حيث تم التشجيع على الاستثمار في هذين المجالين في نفس الوقت الذي أكد فيه تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.

و أما فيما يخص التمويل، فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية وتستبعد كل استئانة خارجية، وبالتالي، لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد، ولا على استقلالته المالية إزاء الخارج في المستقبل. إن توفر الخزينة العمومية على ادخار هام والذي يقدر بأكثر من 4000 مليار دينار، كان ثمرة للقرار المتخذ من قبل رئيس الدولة في مطلع هذه العشرة، والذي يقضي بإقامة صندوق لضبط الإيرادات، والذي سيساهم وفقا لما ينص عليه القانون في تمويل البرنامج الحماسي مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 مليار دولار².

وعموما، رغم أن تنفيذ البرامج الاستثمارية (2001-2014) قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص تقلبات أسعار المحروقات.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 39-40.

² - ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، مرجع سبق ذكره، ص 41.

الفرع الرابع: البرنامج الخماسي 2015-2019:

1- محتوى البرنامج:

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من (الإصلاحات والمبادرات) الرامية بشكل خاص إلى (التنوع الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة...)، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستدامة للإنتاج، والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد ثورات ومناصب الشغل ويجب أن تركز هذه الإستراتيجية على مقارنة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجيع الخطة الخماسية التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال (2015-2019) لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية، وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي 280 مليار دولار أمريكي¹.

2- نتائج برنامج النظام الاقتصادي الجديد (2015-2019):

1- النشاط الاقتصادي لسنة 2015:

تواصل توسع النشاط الاقتصادي في سنة 2015 على نفس الوتيرة السنة الماضية، خصوصا بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة، قدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 16591.9 مليار دينار (165.3 مليار دولار)، بلغ النمو الإجمالي الناتج الداخلي 3.8% نفس وتيرة النمو السنة الماضية بينما تراجع النمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بـ 0.7 نقطة سنوية ليبلغ 5.0%، أخذ بعين الاعتبار النمو الديمغرافي المقدر بـ 2.15% ارتفع إجمالي الناتج الداخلي للفرد بـ 1.65% نفس وتيرة 2014.

في 2015 توقف الانخفاض في التضخم المسجل في السنوات الماضية ليبلغ متوسط الوتيرة السنوية للمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك 4.8% كما شاع تضخم أسعار الإنتاج الصناعي بوتيرة بلغت 2.3% فاقت ضعف الوتيرة المسجلة في 2014.

¹ - خلوط فوزية، برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحددة، مجلة علوم إنسانية، عدد 29، جامعة الجزائر، ص 104، بتصرف.

قدر عدد البطالين بـ 1.34 مليون في سنة 2015 أي ما يعادل 11.2 من القوى العاملة في ارتفاع بـ 0.6 نقطة مئوية، بلغ عدد بين الشباب الناشطون (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة) العاطلون عن العمل حوالي نصف مليون.

وارتفع معدل البطالة لهذه الفئة بـ 4.7 نقطة مئوية ليصل إلى 29% أخيرا وارتفع معدل صافي الدخل الشهري في القطاع المنتج خارج الفلاحة من 5% في 2014 ليلعب 37826 دينار، أي ما يعادل 2.1 مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون (18000 دينار منذ 1 جانفي 2012).

1-1- تطور النشاط الاقتصادي:

تعزز النشاط الاقتصادي في 2015 بوتيرة نمو عالية، حيث بلغ معدل نمو الإجمالي الناتج الداخلي 3.8 من جهة أخرى، فقط النمو خارج القطاع المحروقات 0.7 نقطة مئوية ليلعب 5% بعدما فقد 1.7 نقطة مئوية في 2014 بالغا 5.7%.

يشمل النسيج الاقتصادي 935000 مؤسسة متوسطة وصغيرة (مؤسسات يقل عدد عمالها عن 250 أجير)، في ارتفاع بنسبة 9.7% مكون في معظمه من أشخاص معنويين (57.6%) إذ بلغ صافي عدد مناصب الشغل المؤسسة تقريبا 82500 منصبا، سمح هذا التوسع للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الذي يتميز بهيمنة مؤسسات الخدمات 51.5% من صافي خلق مناصب الشغل، بتوفير 22500 منصبا جديدا¹.

1-2- المحروقات:

للمرة الأولى منذ عشر سنوات تزايد إنتاج قطاع المحروقات إذا ارتفعت قيمة قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية، لينتقل معدل نموها من 0.6% إلى 0.4% في 2015، بالقيمة التجارية، بلغت قيمته المضافة 3134.3 مليار دينار في تراجع بـ 32.7% بالنسبة للسنة السابقة، ذلك بسبب انهيار الأسعار الذي عاكست النمو المتواضع في الحجم.

¹ - ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجريبية، جامعة ابن تيارت، للطلبة سنة الثانية علوم اقتصادية، ص 90.

هذا ولم تعد المحروقات تولد سوى 18.9 من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 27.0% في 2014 ومن بين مجمل القطاعات، يساهم قطاع المحروقات بأدنى نسبة أي بحوالي 2.9% مقابل 4.7% للسنة السابقة.

أدى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطئه الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للإنتاج العلمي في 2015، مخلفا ضعف في الطلب على المحروقات، فقد انخفض سعر البترول بـ 47.1 دولار إذ تراجع من 96.25 دولار في 2014 إلى 50.79 دولار للبرميل في 2015، بلغ متوسط البرميل للبترول الخام الجزائري 53.07 دولار، أي في تراجع بـ 47.1% واتبعت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية بفقدانها 35.4% إلى 6.49 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) للغاز الطبيعي مقابل 10.05 دولار في السنة السابقة.

2- النشاط الاقتصادي لسنة 2016:

2-1- تطور النشاط الاقتصادي:

في سنة 2016 بقي النشاط الاقتصادي بالنمو الوطني قويا نسبيا مجبرا بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة، بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دينار، ومن حيث الحجم، نما إجمالي الناتج الداخلي بـ 33% في تراجع طفيف مقارنة بسنة 2005، 3.7% في حين يختلف النمو الاقتصادي في سنة 2016 بشكل متباين جدا المسجل في سنة 2015، نمو إجمالي للناتج الداخلي في 2016، قد جر أساسا بتوسيع قطاع المحروقات (7.7% مقابل 0.2% في سنة 2015)، لاينما عرفت وتيرة التوسع القطاعات خارج المحروقات تراجع إلى 2.3% في سنة 2015 كان 5.0% في نفس الوقت كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانسا ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة 2015، فيما يخص التشغيل تقدر نسبة البطالة بـ 10.5% من القوى العاملة (أي 1.27 مليون شخص) مقابل 11.2% في سنة 2015، وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب (16 و 24 سنة) مرتفعة، حيث تقدر بـ 26.7% ولو أنها في انخفاض بـ 3.2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015¹.

¹ - ساعد مُجَد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

2-1- المحروقات:

تواصل بقوة التوسع في النشاط هذا القطاع في 2016 الذي بلغ 0.2% في سنة 2015 بعد عشر سنوات من الانكماش المستمر، بالفعل ارتفعت القيمة المضافة الحقيقية لقطاع المحروقات بـ 7.5 نقطة مئوية لتبلغ 7.7% خلال السنة قيد الدراسة حسب القيمة الجارية، انخفضت القيمة المضافة للقطاع من جديد ليبلغ 3025.6 مليار دينار مقابل 31342 مليار دينار في سنة 2015، بسبب انخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز، نتيجة لذلك تولد المحروقات 17.4% فقط من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 18.8% في 2015 و 27% في سنة 2014 ولكنها تساهم بواقع 43.8% في نمو هذا الأخير مقابل 1.5% فقط في سنة 2015¹.

انخفض حجم المحروقات المصدرة مقاسا بما يعادل طن من البترول (TEP) بـ 10.8% في سنة 2016، وكان هذا الارتفاع أقوى بالنسبة للمحروقات الغازية 18.8% من بينها ارتفاع بـ 47.2% بالنسبة للغاز الطبيعي مقارنة بالارتفاع في المحروقات السائلة 1.1% من بينها بـ 6% بالنسبة للبترول الخام.

¹ - ساعد مُجَدِّد، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

خلاصة:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدف تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد وتمتع به ككل، واختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم موحد للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على حد سواء إلا أنهم اتفقوا على أن هناك فرق بينهما، فحين أن النمو الاقتصادي يكون بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية، فحين أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بتحقيق النمو الاقتصادي مصحوبا بتغيرات هيكلية واسعة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى بلوغ المجتمع لمستويات أعلى من الرفاهية، ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها والجزائر على غرار جميع الدول تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

في الفصل الموالي سأطرق لأهم النظريات والنماذج الأساسية للنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

نظريات النمو الاقتصادي

تمهيد:

حظي الاهتمام الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي من طرف عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين، وذلك بالتعرض لمجموعة من النظريات، حاولوا من خلالها تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، وبالتالي بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية لنظرية النمو الاقتصادي، حيث تمثل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نمو المجتمعات الاقتصادية.

من ذلك تعدد النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، حيث كل نقائض نظرية كانت نقطة الانطلاق لنظرية أخرى ومسعى كل هذه النظريات للبحث على النمو المتوازن، إما في المدى البعيد أو القصير. ومن خلال هذا الفصل سأعرض أهم النظريات والنماذج الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية، وكذا نماذج النمو الداخلي.

المبحث الأول: نظريات النمو الكلاسيكية

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة، قدم الاقتصاد ذاته وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، وسوف نتعرض إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءاً من الاقتصاديين الكلاسيك.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

لقد استحوذت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح أفكار الاقتصاديين، وأصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال Adam Smith و Ricardo و Malthus و Marx وغيرهم، وقد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، وقبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة، والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة ولهذه المدرسة الفكرية.

نظرية النمو الكلاسيكية Classical theory of growth

رغم الاختلاف في بعض الآراء بين الاقتصاديين الكلاسيك، إلا أن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي والتي سيتم التطرق إليها أدناه.

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي مما يأتي:

1- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة واستناداً إلى ما سبق اعتقد الكلاسيك بأن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال

(الاستثمار، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح)، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.

2- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزايد التراكم يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأسمال وذلك فيما يأتي¹:

أ- تأثير التراكم الرأسمالي على النمو السكاني: عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور، وذلك باتجاه الزيادة، وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان.

ب- تأثير النمو السكاني على تكوين رأس المال: إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح والادخارات، وبالتالي انخفاض تكوين رأسمال.

3- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تنتشر المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقاً إلى آدم سميث هو زيادة الأجور الناتجة عن المنافسة بين الرأسماليين.

4- يعتقد الكلاسيك بأنه وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

5- حالة الثبات: لسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين، كانوا يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.

الاقتصادي الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أبدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

¹ - مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظرية وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007، ص 55.

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل اقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam smith) و (Ricardo) و (Malthus) و (Marx).

وقد كنت استعرضت عليكم الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم ورغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة والمشاركة لهذه المدرسة الفكرية¹.

المطلب الثاني: نظريات آدم سميث، ريكاردو، كارل ماركس وروبرت مالتوس

الفرع الأول: آدم سميث (Adam smith) 1723 - 1790.

لقد كان لكتاب آدم سميث "دراسة في طبيعة ومسببات ثراء الأمم"، سنة 1976 تثيرا كبيرا على الدارسين، وواضعي السياسة الاقتصادية، لقد كان سميث متفائلا، إذ كان يرى بوادر توحى بأن الشراء العام غير محدود بطبيعته، أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد في تحديد الأرباح المنتخبين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة في إرضاء رغبات المستهلكين، وإذا اقتضت الحكومات على دورها في الدفاع القومي وتحقيق النظام والعدالة، وتوفير التعليم للشعب، وامتنعت على وضع القيود على التجارة الداخلية والخارجية².

حيث أن هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي والعوامل التي تعيقه، حيث بين آدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة يجعلهم يستطيعون أن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهد المبذول، وذلك عن طريق المعدات والآلات المتخصصة، ويؤكد آدم سميث على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل توزيع وتقسيم العمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في مجموعهم في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية.

واعتقد سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء ومبادلته أو المقايضة بشيء آخر، وهذا يبدو أن جذوره في الأسباب التي أوردها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل، ويكمل آدم سميث تحليله عبر التأكد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق، وهذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد

¹ - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص 103.

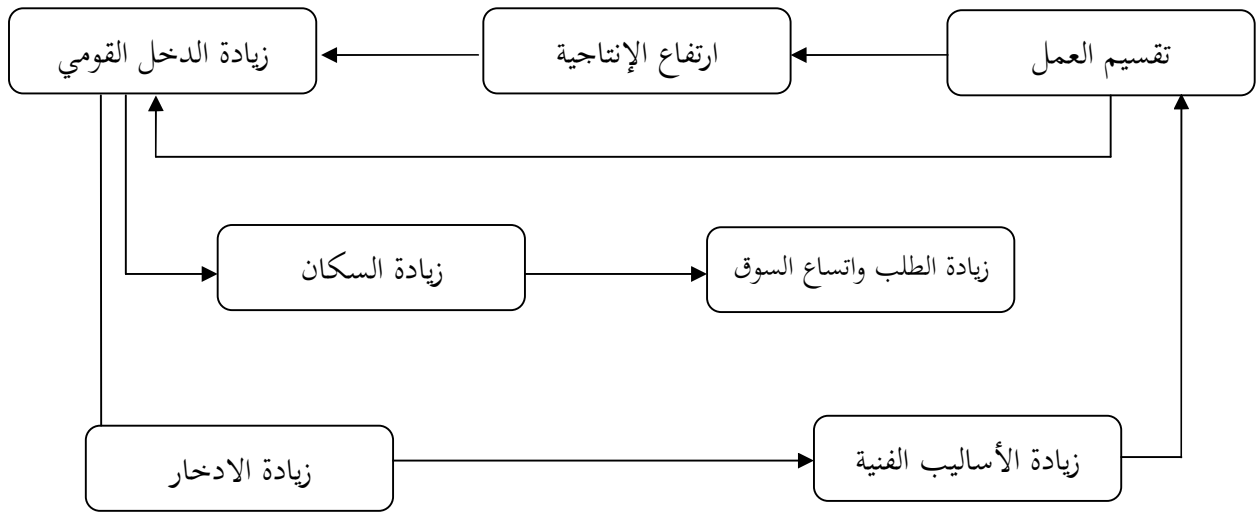
² - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 53.

تقسيم عمل أكبر بين الناس، وكذلك بين الشركات، حيث أن تقسيم العمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات¹.

ويرى سميث أنه في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي، فإن تقسيم العمل وتخصيصه، يأخذ مكانه مما يتمخض عنه تزايد الدخل، ويترتب عن الزيادة في الدخل وتوسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الإدخار والاستثمار، ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل، وكذلك لنمو الدخل، ويتمخض عن تقسيم العمل تزايد تيار الأفكار الجديدة والأفضل لإنتاج السلع، حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكناً عن طريق التقسيم السابق للعمل والمتخصص بأخذ صورة سلع ومعدات أفضل².

عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي تسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلاً عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى.

الشكل (2-1): يوضح تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: سالم النجفي ومحمد القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988،

¹ - صلاح الدين الناسق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966، ص 53.

² - محمد علي الليلي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1974، ص 51.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو 1772-1823.

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية.

ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات (Statimary) بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، من خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف، وأما ملاك الأراضي فتتمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب ثمنها أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والربح مرتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المشروع وللإقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لـ (Adam Smith) و (David Ricardo) يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي، اجتماعي "ينمو داخلي" والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو تراكمات رأس المال¹.

¹ - مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس 1766-1834.

ركزت أفكار مالتوس على جانبيين مما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.

حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو.

وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي¹.

إن تحليلات Malthus لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الإفريقية والآسيوية، حيث غالباً ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان².

الفرع الرابع: نظرية كارل ماركس (Karl Marx) 1717-1783.

كان الاقتصادي الوحيد الذي تنبأ بانقراض الرأسمالية، بينما انفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه.

فبينما اعتقد (Smith) أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، واعتقد (Ricardo) أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، أما بالنسبة لـ Marx فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف، وأن الفائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل.

¹ - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو الاقتصادية، ص 31.

² - كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 35.

ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال *Reserved Army of unemployed* إلى الاختفاء مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما تؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال فتتهار الرأسمالية.

إن تحليلات Marx بخصوص أداء الرأسمالية كانت معادلة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤات بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتماً إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها مع استخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله Marx.

المطلب الثالث: نقد النظرية

ركزت النظرية الاقتصادية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي، مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها، والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقض الغلة من ناحية أخرى، وقد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، ويتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف التنمية الاقتصادية، رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها¹.

إلا أن هذا النموذج قد واجه العديد من الانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين في صدد تقييمهم

للنظرية الكلاسيكية، وتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

¹ - مدحت محمد قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ص 64.

- الأرباح مصدر للاادخار بمعنى أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن الأرباح هي مصدر الادخار، وأن الطبقة الرأسمالية فقط هي التي تقوم بالادخار في الاقتصاد الحر، في حين تعتبر الطبقة العاملة عاجزة عن القيام بالادخار.

- إهمال النظرية للقطاع العام يؤكد البعض أن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية، حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون، مما يفرض على الحكومة دورا نشيطا كوكيل للتنمية في هذه الدول¹.

- أهمية محدودة للتكنولوجيا، افترضت النظرية بأن المعرفة النقدية المعطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

- الأجور ليست مرنة تقدم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي وهو أن الأجور مرنة تماما، إلا أنه في الواقع من الصعب تخفيض الأجور إلى أدنى من المستوى المعين، لأن ذلك يتم مقاومته من قبل نقابات العمال، مما يتسبب في النزاعات الصناعية، مثل هذه الأحداث تعيق عميلة النمو مفاهيم خاطئة حول الأجور والأرباح، أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور النقدية، ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح، كما أن الاقتصاديات الناضجة والمتطورة لم تصل بعد إلى مرحلة الركود².

وخلاصة القول، فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تشمل العديد من الأفكار التي تلقي الضوء على أساليب النمو الاقتصادي، ومشاكل التنمية، ولكنها خاطئة حول حتمية الركود وحول اعتماد سياسة الجدية، دعه يعمل فهناك القليل الذي يمكن أن يؤدي هذه السياسية وخصوصا في الدول النامية.

¹ - المرجع نفسه، ص 65.

² - مدحت قريشي، المرجع السابق، ص 65-66.

المبحث الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية والكينزية

المطلب الأول: نظرية النمو النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصادييها ألفريد مارشال (A. Marchall) وفيكسل (K. Wicksell) وكلاارك (J. Clark) قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أفكارهم تتلخص فيما يلي¹:

1- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية، كما أن النم الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

2- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع "العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، والتكنولوجيا".

3- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي "وصف مارشال" لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن "مهتمين بالمشاكل في المدى القصير"، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي منسق متداخل وتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

4- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وأهم نظرياتها:

الفرع الأول: نظرية شومبيتر "Schumpeter"

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضاً بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمتق الشيوعية مع ذلك لا بد لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، وإنما تنبأ بانتهاء النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس

¹ - عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية وتخطيط النمو والتنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 34.

الشيوعي، وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911"، وكملاها في كتاب له عن دورات في 1939، للتركيز على أهم أفكاره في الآتي:

1- إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صوة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات مكن الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، لسبب التجديدات والابتكارات التي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

2- يتوقف النمو على عاملين أساسيين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

3- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو الدينامو "المحرك" لعجلة التنمية.

4- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية: استغلال موارد جديدة، استحداث سلع جديدة، استحداث أساليب إنتاج جديدة...، فتح أسواق جديدة، إعادة تنظيم بعض الصناعات.

نموذج شومبيتر للنمو الاقتصادي:

يمكن تمثيل نموذج شومبيتر للنمو من خلال العلاقات الجبرية التالية¹:

- دلالة الإنتاج: حسب شومبيتر يتحدد الإنتاج (O)، بواسطة حجم قوة العمل (L)، ووفرة الموارد (K)، وحجم رأس المال (Q)، ومستوى التكنولوجيا (T)، أي $Q = F(L, K, Q, T)$.

- يعتمد الادخار (S) على معدل الأجور (W) ومعدل الربح (R)، وسعر الفائدة (I):

$$S = S(W, R, I)$$

- يمكن تقسيم الاستثمار الإجمالي (I) إلى الاستثمار المحفز أو التابع (I_i)، والاستثمار المستقل أو التلقائي

$$I = I_i + I_A \text{ أي } (I_A)$$

- يعتمد التقدم التقني (T) ومعدل الاكتشاف (K) على عرض المنظمين (E) أي:

$$K = K(E), T = T(E).$$

- يعتمد عرض المنظمين (E) على معدل الربح (R)، والمناخ الاجتماعي (x) أي:

$$E = E(R, x)$$

¹ - معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 144.

- يعتمد الناتج الوطني الإجمالي (GNP) على العلاقة بين الادخار (S)، والاستثمار (I) وعلى المضاعف

$$D = \alpha (1 - S). \quad (\alpha) \text{ الخاص بهما، أي:}$$

- يعكس المناخ الاجتماعي من خلال توزيع الدخل $X = X(R) W$

- الناتج الوطني الإجمالي هو عبارة عن مجموع الأرباح (R) بالإضافة إلى الأجور (W)، أي:

$$O = R + W$$

انتقادات نظرية شومبتر:

يعطي "Schumpeter" أهمية بارزة لدور المنظرين و المبتكرين في سياق النمو الاقتصادي، كما يسلط الضوء أيضا على أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة لعملية النمو، و من أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي:

- إن عملية النمو في نظرية شومبتر تستند أساسا على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر من مهام الصناعات ذاتها. و لهذا فإن نموذجه يعتبر غير ملائم للواقع الحالي، حيث تغيير دور المنظم، كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر¹.

- على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أنه في الواقع لا تعتمد التنمية فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.

- يعطي أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي و لكنه في الأمد الطويل و عندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل تكون هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم ولقروض من أسواق رأس المال.

- وضع شومبتر تنبؤا خاطئا دول مستقبل الرأسمالية، ففي الواقع، بدلا من الضعف و الانهيار تظهر الرأسمالية بمثابة أقوى نظام للاقتصاد، حيث أن الأسباب التي حددها لسقوط الرأسمالية لم تجد أهمية كبيرة في الوقت الحاضر².

¹ - مدحت قرشي، المرجع السابق، ص 71-72.

² - المرجع نفسه، ص 72.

الفرع الثاني: نظرية روبرت سولو:

من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو، حيث قام هذا الباحث النيوكلاسيكي بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 وقام بطرح نموذج على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول، حيث افترض في نموده أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال والعمال.

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بنية من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية، التي سمحت بدرجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج، في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهيئات النسبية رأسمال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج مثل نموذج هارود دومار، إن نموذج ولولو وضع لتحليل الاقتصاديات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية.

في نموذج سولو، يفسر الزيادة في عوامل الإنتاج "العمل ورأس المال" جزاء من النمو لأن هناك زيادة في السكان "العمل" والاستثمار "رأس المال العامل" أي أن هناك نمو، ومع ذلك الكثير من النمو لا يفسر بهذين العاملين، ولكن من المقرر أن العامل المتبقي والتقدم التقني، الذي يجهل مصدره ويقول العض أنها عامل "سقطت عن السماء" واعتبر أن النمو السكاني والتقدم التقني¹.

أسباب خارجية المنشأ في شرح النموذج لا أصلهم.

- هذا النموذج في حالة توازن مستقرة: في الأجل الطويل يتقارب الاقتصاد إلى "حالة مستقرة"، حيث يتم تغيير النشاط الاقتصادي بنفس الزيادة في معدل السكان.

- يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة keymes.
- الاقتصاد مغلق وتسوء المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركب واحدا.

¹ - كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

- دالة الإنتاج هي دالة (Gobb- Douglas) ذات غلة الحجم الثانية، وحيث يمكن الإحلال بين الإنتاج L و K .

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha}$$

$$C = C Y \implies S = (1-C) Y = SY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك لأن:

$$\frac{\partial \log L}{\partial t} = \frac{\frac{\partial L}{L}}{\frac{\partial t}{t}} = \frac{L}{\partial t} = n$$

- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن العوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ¹.

يتكون نموذج سولو (Solow) من نموذجين مختلفين هما:

1- النموذج القاعدي:

من الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لـ "Solow" يتكون مما يلي:

$$k = \frac{k}{L} \quad y = \frac{y}{L} = \varphi(k) = k^\alpha \quad (1)$$

- تراكم رأس المال عبر الزمن، وذلك من خلال الشكل:

$$k' = \frac{\partial k}{\partial t} = I - \delta k \quad (2)$$

إن كلا التغيير في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار وامتلاكه (بأقساط ثابتة (δ) ، وحيث

أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات)، فإن:

$$I = s = \delta y = k' = \delta y - \delta k \quad (3)$$

$$k = \frac{k}{L} \implies \log k = \log k - \log L.$$

$$\implies \frac{\partial \log k}{\partial t} = \frac{k}{k'} = \frac{k'}{k} = \frac{L'}{L} = \frac{\partial y - \partial k}{k} - \frac{L}{L} \quad (4)$$

معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{L'}{L} = n \implies \frac{\partial \log l}{l} = n \implies \log l = \int n \partial t = nt_p c_0$$

¹ - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 50-51.

$$\Rightarrow L_k = e^{nt+C_0} ; L_0 = e^C$$

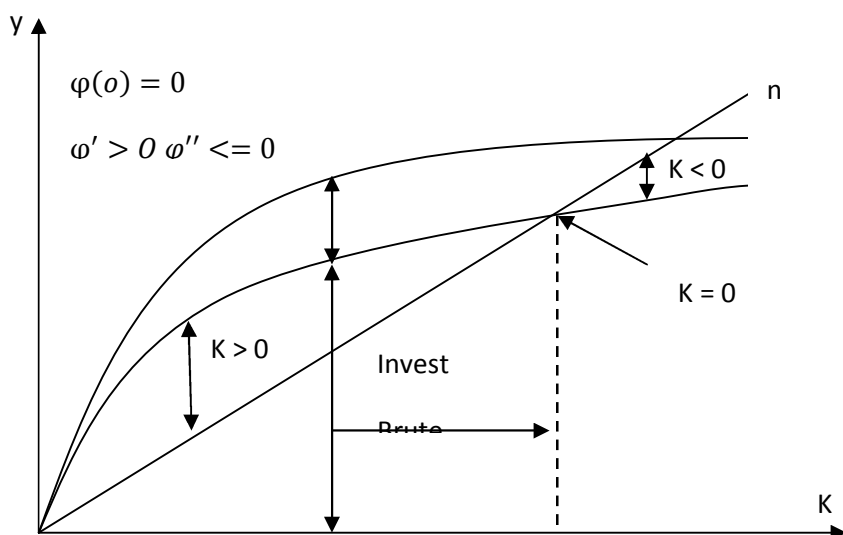
$$L_t = l_0 e^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة (4) كما يلي:

$$\frac{k'}{k} = \frac{\delta k}{k} - \delta - n = \frac{\delta y}{k} - \delta - n$$

$$\Rightarrow k' = \delta \varphi(k) - (\delta - n)k \quad (5)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقاً من الإنتاج والاستثمار والادخار. الشكل (2-2): نموذج Solow القاعدي.



المصدر: مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات، وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

2- نموذج Solow مع الرقي التقني:

استناداً إلى النموذج القاعدي لـ Solow فإنه المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

- حسب "Harrod" يكون التقدم حيادياً إن كان يدعم إنتاجية العمل $(Y = F(K, AL))$.
- حسب "Hicks" فاعتبره أن يمكن لدالة الإنتاج يمكنها أن تتأثر بالتقدم التقني $(Y = AF(K, L))$.
- حسب "Solow" يكون التقدم التقني حيادياً إن كان يدعم على رأس المال $(Y = F(AK, L))$.

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية "Keynes" جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يأخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل، وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشكل:

$$Y = f(k, aL) = k^{\alpha} (AL)^{1-\alpha}$$

حيث أن A تعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويزداد بمعدل ثابت $(\frac{A}{A} = g)$ ، وعليه،

فإذا كان:

$$k' = \delta k \implies \frac{k}{k} = \delta \frac{y}{y} - s$$

• وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{k^{\alpha} (AL)^{1-\alpha}}{L^{\alpha} L^{1-\alpha}} = k^{\alpha} A^{1-\alpha}$$

• ويوضع $(\tilde{k} = \frac{k}{A})$ و $(\tilde{y} = \frac{y}{A})$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على

التوالي، فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha} A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha} A^{-\alpha} = \frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة، تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني أو كل هذه الأسباب مجتمعة¹.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية Solow وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي².

¹ - كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² - بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المطلب الثاني: التحليل الكينزي.

لقد اهتم الكثير بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا دراستهم على كيفية تراكم رأس المال، من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسات معتنقين أن أرباحهم هي مصدر تراكم الرأسمال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو¹.

واعتبر كينز أن أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في الإنتاج والعرض، وليتجاوزها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمداً مبدأ الطلب بغلق العرض، وعليه حسب كينز فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي، والذي يعرفه كينز على أنه: "جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك"، وأكد كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، وق اعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية هو قصور في الطلب وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار هو دالة للدخل، وأكد كينز أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة، وقد تأسس نموذج كينز على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جداً فالتحليل الكينزي يجد أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط في الدخل المخطط².

يعرض كينز نموذج كينز من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث أن:

$$Y = \text{الدخل القومي.}$$

$$C = \text{الإنفاق الاستهلاكي.}$$

$$I = \text{الإنفاق الاستثماري.}$$

$$G = \text{الإنفاق الحكومي.}$$

$$X = \text{الصادرات.}$$

¹ - مدحت قريشي، نفس المرجع السابق، ص 73.

² - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015-2016، ص 65.

M = الواردات.

ويوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي ($C + I + G$) ويرتبط هذا المستوى الدخل بمستوى معين من العمالة L ، والفن التكنولوجي السائد I ، وحجم معين لرأس المال K ، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالباً ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع عناصر الخاصة بالعمالة، هذا مع افتراض أن ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العالمية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ما يسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفصلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الفساد، فضلاً عن قيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات... الخ¹.

الفرع الأول: نموذج هارود دومار Harrod Domar

إن الاهتمام الحديث بدراسة نظرية النمو يبدأ من خلال نموذج هارود دومار حيث يستند هذا النموذج على تجارب النمو في الدول المتقدمة، و قد داول شرح متطلبات النمو المستقر في هذه الدول. قام كل من هارود ودومار بصياغة تمديد ديناميكي لتحليلات التوازن الكينزية، حيث حاولا استخراج معدل نمو الدخل الذي من شأنه أن يوفر ديناميكية في مسار التوازن من فترة إلى أخرى، و على الرغم من أن نموذجي هارود ودومار يختلفان في التفاصيل، إلا أن كلاهما يؤديان إلى نتائج متماثلة، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن الاستقرار يمثل السبب الرئيسي للنمو المستقر، فعالية الاستثمار تساهم في توليد الدخل وترفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويؤكد نموذج هارود ودومار بأنه من أجل الحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لمخزون رأس المال².

¹ - عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² - روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي، تر: نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 01.

افتراضات نموذج Harrod Domar:

- يستند هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:
- هناك مستوى توازن الاستخدام الأولي للدخل والذي قد تم تحقيقه بالفعل.
- هناك اقتصاد حر دون أي تدخل من قبل الدولة.
- النظام الاقتصادي هو نظام مغلق أي لا توجد تجارة خارجية.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- الميل الحدي للادخار و معامل رأس المال (نسبة مخزون رأس المال إلى الناتج K/Y هما ثابتين).
- ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار الفائدة.

الفرع الثاني: نموذج هارود.

عرض الأستاذ Roy Harrod نموذجه للنمو في مقاله "An Essay on Dynamic Theory" الذي نشر في المجلة الاقتصادية (المملكة المتحدة) سنة 1939، حيث أظهر في نموذجه كيف يمكن أن يجد النمو المستقر في الاقتصاد.

وقد طرح هارود السؤال التالي: إذا كان التغيير في الدخل يحفز الاستقرار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستقرار المخطط حتى يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟، وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟
يستند نموذج هارود على ثلاثة معدلات مختلفة للنمو¹:

- معدل النمو الفعلي الممثل بـ G والذي يتم تحديده بواسطة معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج.
- معدل النمو الضروري الممثل بـ G_w والذي يمثل معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل لاقتصاد ما.
- معدل النمو الطبيعي الممثل بـ G_n والذي يمثل حسب هارود معدل نمو الرفاهية المثلى، كما يمكن اعتباره أيضا على أنه معدل نمو العمالة الكاملة.

1-1- معدل النمو الفعلي:

المعادلة الأساسية هي:

$$GC = s$$

¹ - ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للصباعة والنشر، بيروت، 1968، ص 315.

G: هو معدل نمو الناتج خلال فترة يمنية معينة، و يتم التعبير عنه بـ $\frac{\Delta Y}{y}$ أي أن G هو عبارة عن نسبة

التغير في نسبة الاستقرار إلى الزيادة في الدخل (ΔY) ، إلى إجمالي الدخل (y) خلال فترة زمنية معينة:

$$G = \frac{\Delta Y}{y}$$

C: يمثل نسبة الزيادة في رأس المال، إلى الزيادة في الدخل أو الناتج خلال فترة محددة، كما نعرف أيضا أنها

نسبة الاستثمار إلى الزيادة في الدخل، أي:

$$C = \frac{\Delta K}{\Delta y} = \frac{1}{\Delta y}$$

$$S = \frac{s}{y}$$

S: يمثل الميل المتوسط للادخار، أي

بتعويض قيم G, C, S في المعادلة (2-3) نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{y} \times \frac{1}{\Delta Y} = \frac{3}{y}$$

أي تشير هذه المعادلة إلى أنه لتحقيق التوازن الديناميكي، يجب أن تكون هناك مساواة بين

الادخار المحقق أو الفعلي والاستثمار المحقق أو الفعلي.

1-2- معدل النمو الضروري:

حسب هارود، معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه يمثل معدل نمو الدخل $\frac{\Delta Y}{y}$ اللازم للاستفادة الكاملة

من المخزون المتزايد لرأس المال حيث يكون رجال الأعمال راضيين عن حجم الاستثمار المقام فعلا.

المعادلة الأساسية لمعدل النمو الضروري هي¹:

$$G_w C r = s$$

حيث:

G: معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه.

C_r: تمثل رأس المال المطلوب للحفاظ على معدل النمو المرغوب فيه أو المعامل الحدي لرأس المال - الناتج

$\frac{1}{\Delta Y}$ المطلوب.

S: معدل الادخار.

¹ - عبد الكريم تاج، نماذج النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، فرع القياس الاقتصادي،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 14.

لتحقيق النمو المستقر للاقتصاد، فمن الضروري أن يكون معدل النمو الفعلي يساوي معدل النمو المرغوب فيه، أي $G = G_w$ ، كرا أن نسبة رأس المال-الناتج اللازمة لتحقيق G يجب أن تساوي نسبة رأس المال-الناتج المطلوبة للحفاظ على G_w بالنظر إلى معدل الادخار (S)، أي $C = C_r$ وهذا يعني أن الاستثمار الفعلي يجب أن يكون مساويا للاستثمار المتوقع، لتحقيق النمو المستقر للاقتصاد، لدينا:

$$G_w C_r = S$$

$$G_w = S / C_r \text{ وبالتالي:}$$

تعني هذه المعادلة أن إذا تم الحفاظ على الاستفادة من الطاقة الكاملة، فإن الدخل يجب أن ينمو بمعدل S / C_r سنويا.

1-3- العلاقة بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الضروري:

- في دالة التوازن، يكون معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه و معدل النمو الفعلي متساويين، أي:
- إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه ($G > G_w$) فإن تراكم رأس المال الفعلي سيكون أقل من تراكم رأس المال المطلوب ($C < C_r$) وبالتالي فإن الاستثمار المتوقع سيتجاوز الاستثمار الفعلي، بعبارة أخرى، فإن الطلب الكلي سيكون أكبر من العرض الكلي، ومن ثم سيكون هناك نقص في رأس المال في النظام، هذه الحالة تؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية مزمنة.
- إذا كان معدل النمو الفعلي أصغر من معدل النمو المرغوب فيه، أي ($G < G_w$)، فإن تراكم رأس المال الفعلي سوف يتجاوز تراكم رأس المال المطلوب أي ($C > C_r$) في هذه الحالة، يكون الاستثمار المتوقع أقل من الاستثمار الفعلي، أي أن الطلب الكلي في الاقتصاد سيكون أقل من العرض الكلي، وبالتالي ستظهر فجوة انكماشية مزمنة، حيث يميل الاقتصاد نحو دالة الركود¹.

الفرع الثالث: نموذج Domar

قدم الأستاذ Evsey D. Domar نموذجه للنمو في كتابه "Essays in the Theory of Economic Growth" سنة 1946، حسب دومار إن للاستثمار دور مزدوج، الأول يضيف إلى الطاقة الإنتاجية، والثاني يتاهم في توليد الدخل، و لقد بني نموذجه على السؤال التالي: بما أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق أيضا الدخل، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار (I) الواجب تحقيقه من أجل جعل

¹ - دلاس بيترسون، مرجع سابق، ص 345.

الزيادة في الدخل (Y) مساوية لتلك الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يتم الحفاظ على دالة الاستخدام الكامل؟¹

استخدم دوماً الرموز التالية:

Y_d : مستوى الدخل القومي أو مستوى الطلب الفعال عند العمالة الكاملة.

Y_s : مستوى الطاقة الإنتاجية أو العرض عند مستوى العمالة الكاملة.

K: رأس المال الحقيقي.

I: صافي الاستثمار و الذي يؤدي إلى زيادة في رأس المال الحقيقي، أي: ΔK

α : الميل الحدي للادخار و هو مقلوب المضاعف.

σ : إنتاجية رأس المال.

جانب الطلب:

يفسر جانب الطلب بواسطة المضاعف الكينزي. الطلب هو دالة للاستثمار. التغير في الدخل هو في حد ذاته دالة للتغير في الاستثمار مضروباً في المضاعف، حيث أن أي زيادة في مستوى الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي ولعكس صحيح. يرتبط الطلب الفعال عكسياً مع الميل الحدي للادخار، وبالتالي، فإن أي زيادة في الميل الحدي للادخار ستؤدي إلى تخفيض مستوى الطلب الفعال و العكس صحيح، وكان نموذجهم يتمثل في:

$$Y_d = \frac{1}{\alpha} \cdot I \dots \dots \dots (1)$$

جانب العرض:

العرض هو أيضاً دالة للاستثمار. العرض من الناتج (Y_s) عند العمالة الكاملة يعتمد على عاملين أساسيين وهما:

الطاقة الإنتاجية لرأس المال (σ) ومقدار رأس المال الحقيقي (K)، أي زيادة أو نقصان في أحد هذين العاملين ستؤدي إلى زيادة أو تخفيض العرض من الإنتاج.²

$$Y_s = \sigma K \dots \dots \dots (2)$$

¹ - عبد الكريم تاج، نماذج النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² - مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 73-74.

تشير هذه المعادلة إلى جانب العرض للاستثمار.

$$Y_s = Y_s$$

عند التوازن، يكون جانبي الطلب و العرض متساويين، أي

وبالتالي:

$$\frac{1}{\alpha} \cdot I = GK$$

$$I = \alpha \cdot \sigma \cdot K \dots\dots\dots (3)$$

أي

تفسر المعادلة (3) شرط النمو المستقر، و هو ممكن إذا كان الاستثمار مساويا لحاصل ضرب معدل الادخار إنتاجية رأس المال ومخزون رأس المال. ومن خلال المعادلتين (1) و(2) يكون لدينا:

$$\Delta Y_d = \frac{1}{\alpha} \Delta I \dots\dots\dots (4)$$

$$\Delta Y_s = \sigma \cdot \Delta K \dots\dots\dots (5)$$

التغير في رأس المال الحقيقي يساوي صافي الاستثمار، أي $(\Delta K = I)$ و بالتالي:

$$\Delta K_s = \sigma \cdot I$$

$$\frac{1}{\alpha} \Delta I = \sigma \cdot I$$

$$\Delta Y_d = \Delta Y_s \text{ أي}$$

شرط تحقيق النمو المستقر هو:

$$\frac{\Delta I}{I} = \sigma \cdot \alpha$$

و بالتالي:

ومن جهة أخرى لدينا:

$$\Delta Y = \frac{1}{\alpha} (\Delta I) \dots\dots\dots (7)$$

$$Y = \frac{1}{\alpha} \cdot I \dots\dots\dots (8)$$

عن طريق التكامل: نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta I}{I} \dots\dots\dots (9)$$

وبتقسيم (7) على (8) نحصل على:

و بالتالي، يمكن الاستنتاج من خلال المعادلتين (6) و(9) ما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta I}{I} = \alpha \times \sigma \dots\dots\dots (10)$$

من خلال المعادلة (10) يمكن ملاحظة أنه للحفاظ على دالة الاستخدام الكامل يجب أن ينمو

كل من الاستثمار (I) و الدخل الحقيقي (Y) بمعدل $\alpha \cdot \sigma$ سنويا.

المطلب الثالث: نموذج Harrod-Domar المشترك

يبين كل من نموذجي هارود ودومار أنه للحفاظ على دالة الاستخدام الكامل، فإن الادخار المتوقع الناتج من دخل مستوى العمالة الكاملة يجب أن يقابله مقدار أو حجم متساوي من الاستثمار المتوقع. نفترض أن S هو الادخار المتوقع أو المطلوب، و I هو الاستثمار المتوقع أو المطلوب، و بالتالي:

$$S = \alpha Y \quad \text{حيث: } \alpha = \text{الميل الحدي للادخار.}$$

$$I = U \Delta Y \quad \text{حيث: } V = \text{معامل رأس المال (أو المعجل).}$$

عند مستوى الاستخدام الكامل للدخل، لدينا $S = I$ ، وبالتالي: $\alpha Y = U \Delta Y$ أي: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\alpha}{V}$

وهذا يعني أنه لضمان النمو المستقر، فإن الدخل يجب أن ينمو بمعدل $\frac{\alpha}{V}$ سنويا، و هذا المعدل

للنمو هو نفسه G_w لهارود و α ، σ لدومار.

ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو

بتخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال¹).

انتقادات نموذج Harrod-Domar:

هناك مجموعة من الانتقادات وجهت إلى هذا النموذج، تتمثل فيما يلي:

- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- فرضية وجود اقتصاد بدون تدخل الحكومة، لا تلائم الدول النامية، لأن سياسة المالية للحكومة يمكن أن تسمح بتحقيق نمو جيد وفعلي².
- التأكيد بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو الطويل الأجل، هذه الفكرة رفضتها نظرية النمو الجديدة التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات، فإن هذه الاستثمارات تؤثر على النمو طويل الأجل.
- هذا النموذج يصطدم أوضاع الدول النامية نظرا لأنها تتميز بضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات، وعوامل الإنتاج، ووجود البطالة المقنعة، لأنه يعتبر رأس المال والادخار العاملين الأساسيين لإحداث النمو³.

¹ - مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 76.

² - المرجع نفسه، ص 76.

³ - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص 80.

المبحث الثالث: نظريات النمو في الفكر المعاصر

لقد جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة حافظت على أسس الفكر التقليدي للنمو الاقتصادي والتي شكلت إضافة هامة للنظريات السابقة كونها تبحث في تفسير الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول إلى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظرية النمو الجديدة الداخلية

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قاد إلى عدم الرضا عنها، والفشل في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في اقتصاديات المختلفة في العالم.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي يمكن إرجاعها إلى التكييفات في خزين رأسمال أو العمل، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تفسر بمتبقي سولو والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، وقد ازدادت المعارضة لهذه النماذج الكلاسيكية المحدثة نتيجة العجز في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، مما أدى إلى ظهور نظرية للنمو الجديدة (الداخلية).

إن نظرية النمو تبحث في تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيها بين البلدان المختلفة، والعوامل المحددة لنمو لمعدل الناتج المحلي الذي يتم تفسيره والذي يتحدد خارجياً في معادلة النمو لسولو والذي يعرف، بمتبقي سولو وبافتراضهم أن الاستثمارات العامة والخاصة في الرأسمال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية تعرض التوجه الطبيعي التناقض العوائد.

وقد كان هناك عدة معادلات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين فمثلاً في *Paul* Römer الذي ركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير بالإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق، أما R. Lucas فقد ركز على الرأسمال في بناء نموذج، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير¹.

وقد ابتدأ هذه النماذج الاقتصادية R. Lucas و Paul Römer في 1986 والتي تفترض وجود وفورات خارجية مع تكوين رأسمال بشري والتي تمنع الناتج المحلي لرأسمال من الانخفاض (معامل

¹ - مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

رأسمال الناتج من الارتفاع)، وأدل اختبار كان النظر في إذا كانت معدلات النمو في البلدان تنمو أسرع من البلدان المتقدمة، وبعبارة أخرى إذا كان العلاقة عكسية بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأول لمعدل دخل فرد والذي يؤيد النموذج الكلاسيكي المحدث، ويعكسه النظرية الجديدة للنمو والتي ترى بأن الإنتاجية الحدية لرأسمال لا تنخفض، وتم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية: $g_i = a + b_1(pcy)$ حيث أن (g_i) = معدل النمو الإنتاج بالنسبة للفرد بالنسبة للبلد، (i) = عدد السنوات، (pcy) = مستوى الأول من دخل الفرد، فإذا وجد بأن المعامل (b_1) معنوي وسالب فغنه سيكون دليل على الالتقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث¹، أي أن البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة إلا أن الدراسات التي أجريت وجدت هذا المعامل المعنوي موجب، مما يشير إلى عمد الالتقاء والتباعد، أي أن البلدان الغنية تنمو أسرع من البلدان الفقيرة، وتعزز أفكار النظرية الجديدة إذا وجدنا أن التعليم والبحث والتطوير يمنعات إنتاجية رأسمال من الانخفاض مما ينتج عنه اختلاف حقيقي في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة والنموذج المذكور يفترض أن معدل الادخار والاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل كالبحوث وتطوير والتجارة متساوية فيما بين البلدان العالم وحيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير شروط بل يمكن أن يكون هناك النقاط مشروط إذا افترضنا ثبات كل هذه العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد، وجدنا من تقدير المعادلة السابقة مضافا إليها المتغيرات المذكورة أعلاه بأن إشارة (b_1) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث، أي أنه سيكون التقاء بمعدلات النمو في البلدان الغنية والفقيرة وبعبكسه إذا كان المعامل موجب أي لأن هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة فهذا يؤكد نظرية النمو الجديدة، بحيث تكون المتغيرات المذكورة أعلاه متوفرة وتمنع الإنتاجية الحدية لرأسمال من الانخفاض².

¹ - مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلية

النمو الداخلي هو أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من معدل الذي يمكن أن تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج، فإذا نما الناتج بمعدل يساوي مجموع معدل نمو السكان ومعدل نمو المكون الخارجي للنمو التكنولوجي، فإذا ما نما الناتج بهذا المعدل تكون بصدد نموذج النمو الخارجي، أي أن النمو الداخلي هو أن تكون محددات النمو الاقتصادي عبارة عن عناصر داخلية.

الفرع الأول : نموذج Lucas في النمو الاقتصادي

يعتبر نموذج لوكاس من بين أهم النماذج النمو الداخلي وهو من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري، حيث اعتبر لوكاس رأس المال البشري أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، خاصة مع اقتراب هذه الأخيرة من الاستغلال الكامل لرأس المال المادي، ويرى لوكاس رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل.

ويعرف رأس المال البشري بأنه رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلية في القوى العاملة للدولة والناجمة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا تدريب الوظيفي (أثناء شغل الوظيفة)¹.

نموذج Lucas في النمو الاقتصادي:

- الاقتصاد يتكون من قطاعين الأول يكون لإنتاج السلع، والقطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري.

كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين وعدد ثابت N.

- دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي: $Y_t = A_t^\alpha (U_t H_t)^{1-\alpha}$ وهي دالة Cobb-Douglas، لها مردوديات سلم ثابتة، حيث A معامل سلمي، K_t مخزون رأس المال المادي، H_t مخزون رأس المال البشري، V_t متغير يمثل حجم رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع $(0 \leq V_t \leq 1)$.

- الاستثمار في قطاع إنتاج السلع يعطي بالمعادلة:

$$I_t = K_t - \delta K_t$$

- التوازن عمل موارد يكتب كما يلي²:

$$Y_t = C_t + I_t = C_t + K_t + \delta K_t$$

¹ - سام ويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون لبنان 2006، ص 796.

² - robert j barro, xavier salo. I. martin op cit p 200-205

الفرع الثاني: عرض نموذج Lucas (1998) في النمو الاقتصادي

كما أشرنا سابقا فإن نموذج Lucas يتكون من قطاعين، قطاع السلع المادية وقطاع التعليم هذا الأخير الذي له أهمية كبيرة في تأهيل الأشخاص للإنتاج، نموذج Lucas يركز على رأس المال البشري آثار عدم التوازن بينه وبين رأس المال المادي على النمو.

يستعمل في هذا الإصدار تحليل Rebelo لدالتى إنتاج G Dob Boyalo-S

$$Y = C + K + \delta K = A(VK)^\alpha (UH)^{1-\alpha} \quad (3)$$

$$H + \delta H + B[(1 - V)K]^n \cdot [(1 - U)U]^{1-n} \quad (4)$$

حيث:

Y : إنتاج السلع (الاستهلاك ورأس المال العادي)، $A, B \geq 0$ مقاييس التكنولوجية α ($0 \leq \alpha \leq 1$) و n ($0 \leq n \leq 1$) تمثلان أجزاء رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع، v ($0 \leq v \leq 1$) و u ($0 \leq u \leq 1$) هما على التوالي جزء من رأس المال البشري والمادي المستعمل في الإنتاج.

الأجزاء المستعملة في التعليم من رأس المال المادي والبشري (أي إنتاج رأس المال البشري) هي: $(1-v)$ و $(1-u)$

قطاع التعليم يتركز نسبيا على رأس المال البشري وقطاع إنتاج السلع يركز نسبيا على رأس المال المادي، هذه الخاصية النموذج تسمح بتطابق H مع رأس المال البشري في الحياة الاقتصادية الحقيقية.

الإنتاج المقاس يمكن تحديد بأكثر اتساع، عن طريق إدخال الاستثمار الخام في رأس المال البشري $(H + \delta H)$ ، ويكون ذلك بأسعار ضمنية ملائمة لرأس المال البشري عند تخصيص التحليل على نموذج Lucas أين يكون إنتاج رأس المال البشري.

عند تخصيص التحليل على نموذج Lucas أين يكون إنتاج رأس المال البشري هو المهم ولا يوجد رأسمال مادي $n=0$ ويكون القطاع التعليم مركز نسبيا يستعمل فقط في قطاع إنتاج السلع والخدمات. تصبح معادلتى الإنتاج كما يلي:

$$K = C + K + \delta K = AK^\alpha (UH)^{1-\alpha} \quad (5)$$

$$H' + \delta K = B(1 - u)H \quad (6)$$

لأجل تسهيل التحليل نفترض ما يلي:

بتعويض $x=C/K$ ، $w K/H$ في المعادلتين (5) و(6) نحصل على معدل نمو l و k و h كما يلي:

$$Y_k + A_u^{(1-\alpha)} W^{-(1-\alpha)} \quad (7)$$

$$Yh = \beta(1 - U) - \delta \quad (8)$$

ويعطي معدل النمو W بالمعادلة:

$$Y_w = Y_k - Y_H = A_U^{(1-\alpha)} W^{-(1-\alpha)} - \beta(1 - u) - x \quad (9)$$

كما يعطي نمو الاستهلاك بالصيغة:

$$Y_c = (1-V) (R-P)$$

حيث V هي مرونة المنفعة الحدية للاستهلاك والتي تعطى:

$$U(c) = \frac{(C - 1)^{1-\alpha}}{(1 - V)}$$

كما تعطي r كما يلي:

$$r = \alpha A U^{(1-\alpha)} W^{-(1-\alpha)} - \delta$$

وهو الإيراد الحدي الخام لرأس المال المادي المستعمل في إنتاج السلع، ومعدل النمو الاستهلاك

يكون:

$$Y_c = \left(\frac{1}{v}\right) [\alpha A u^{(1-\alpha)} W^{-(1-\alpha)} - \delta - P] \quad (10)$$

حيث من خلال المعادلتين (7) و(10) يعطي معدل النمو X :

$$Y_x = Y_c - Y_k = \left(\frac{\alpha-v}{v}\right) [A u^{(1-\alpha)} W^{-(1-\alpha)} + x - (1-v)(\delta(1-v+P))] \quad (11)$$

ويعطي معدل النمو u بالمعادلة:

$$Y_u = B \cdot \frac{1 - \alpha}{\alpha + B_u - x}$$

في حالة توازن نفترض V, W, X وتعطي بالمعادلة التالية:

$$Y = [P + \delta(1 - v)]/Bv$$

تكون القيم التالية في حالة التوازن $u = \bar{w} = \bar{x} = 0$ وتعطي بالمعادلة التالية:

$$w^\alpha = (\alpha A/B)^{\frac{1}{1-\alpha}} \left[\frac{Y+1}{\alpha-1} \right]^{\frac{1}{V}}$$

$$X^\alpha = \left[\frac{Y+1}{\frac{\alpha-1}{V}} \right]$$

$$U^\alpha = \frac{Y + (v-1)}{v}$$

وبالتالي يكون معدل الإيراد الحدي r معدل النمو المشترك α لـ k, h, y, Q التي تمثل دالة

لإنتاج الكلية وتعطي بالمعادلة:

$$Q = Y + \left(\frac{A}{B} \right) (A + \delta H) = AK^\alpha H^{1-\alpha}$$

$$r^\alpha = \beta - \delta$$

ومنه في حالة التوازن:

$$Y^\alpha = \frac{1 - Y}{(\beta - \delta - p)}$$

مع $r^\alpha \geq y^\alpha$ والقيم u^α و x^α و w^α كلها موجبة¹.

المطلب الثالث: نموذج Robert Barro 1990 والانتقادات الموجهة لنظرية نمو الداخلية.

الفرع الأول: نموذج Barro 1990

ينتمي هذا النموذج هو الآخر لنماذج النمو الداخلي، حيث في مقال له عام 1990، جاء Barro، بمصدر آخر للنمو الداخلي، وهو تدفق الداخلي، وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدول لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

واعتبر Barro أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطي هذه الدالة كما يلي:

$$y_i = A_i K_i^\alpha G^{1-\alpha} ; \alpha \in]0, 1[$$

حيث:

N_i, K_i, Y_i على التوالي هي الإنتاج مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i)

A: مستوى تقدم التكنولوجيا (ثابت).

¹ - بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس لسنة 2008/2009، ص 45.

$1-\alpha$ مرونة الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

- الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقضة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم.

ويقول Barro أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل $T=1-y$ ، وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $T=G$.

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة:

$$K = S(1-t)y - \delta K$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـ ty :

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} (ty)^{1-\alpha}$$

$$\text{أو: } y = \frac{1-\alpha}{t\alpha} A^{\frac{1}{\alpha}} K N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

حيث أن A , N , t ثوابت¹.

وفي نموذج Barro الاقتصاد له معدل إيدار دخلي وثابت، بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G فإن توازن السوق يكتب بالمعادلة:

$$Y = C + I + G = C + K + \delta K + G$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي:

$$Y = (I - \delta)(I - t)Y$$

والتوازن على سوق السلع يكون:

$$Y = (1 - S)(1 - t)Y + K + \delta K + G$$

أي أن:

$$S(1-t)y = \bar{K} + \delta K$$

معدل الضريبة المثالي يرفع معدل النمو، وبالتالي يمكن الحصول على المعادلة التالية:

¹ - Robert j Barro, xavier salo. i . Martin, «economic growth » ; 1et ED op cit p 154.

$$\frac{\partial(\frac{k}{k})}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1} \right] SA^{\frac{1}{\alpha}} N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات العمومية تأخذ جانبا مهما في نموذج barro حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عملية الاستثمار، هذا الوضع يتلائم مع الدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التحويل، لكن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يعطيه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معادلاتها، هذا ما يؤثر على الدخل الفردي وبالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر عكسيا¹.

الفرع الثاني نقد النظرية

إن من أهم عيوب نظرية النمو الداخلي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية، والتي تعتبر غير مواتية للدول النامية.

وأن النمو الاقتصادي في الدول النامية غالبا ما يتعلق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البيئة الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأسمال والسلع غير الكاملة، وسبب إهمال هذه النظرية هذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها تكون محدودة خاصة عند المقارنة بين البلدين، كما أن الدراسات التطبيقية التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تعد إلى تأييد كبير، ورغم أنها لا تزال في مراحلها التكوينية فهي تساهم في فهم أفضل الاختلافات النمو طويل الأمد في تجارب البلدان النامية والمتقدمة من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي².

¹ - بناني فتيحة، مرجع سابق، ص 57.

² - مدحت قريشي، المرجع السابق، ص 81.

خلاصة:

نشأت النظرية الاقتصادية للنمو عبر مراحل ويعتبر الكلاسيك هم السابقون في ذلك إذ اهتم الكلاسيكي بعملية النمو، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل (A. Smith)، ومنهم من رده إلى أرباح الرأسمالية (Ricardo)، وبالنسبة لـ (Maltus)، فقد ركزت أفكاره على نظرية السكان والاعتقاد على ميل الأمثل للدخار وعملية تراكم رأس المال، وحسب (Marx)، يتراكم رأس المال على استغلال العمل حيث أن استثمار الفائض يحقق المزيد من الدخل والأرباح.

في حين ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج حيث اهتم Shumpeter أهمية بارزة لدور المنظم والمبتكر في سياق النمو الاقتصادي، واهتم Domma و Harrod بالإحلال بين رأس المال والعمل واعتبر أن الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو، وأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل.

فيما ركز Slow على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو والذي يفسر بقاء وتطور النمو على المدى الطويل، وجاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كـ رأس المال البشري عند Lucas والمعارف عند Romer وفي نموذج آخر للنمو الداخلي أدخل Barro كعامل للإنتاج تدفق نفقات العامة المرتبطة بالبنى التحتية التي تقدمها الدولة وتدعم الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

بعد التعرف على مختلف النظريات والنماذج الأساسية للنمو الاقتصادي سيتم الانتقال إلى الفصل الثالث الموالي إلى دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي وتحليل وضعيتها في الجزائر.

الفصل الثالث

السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي

- دراسة قياسية -

تمهيد:

للسياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من انتشار التضخم

والكساد والبطالة من جهة ثانية ومن جهة أخرى إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة

الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وبناء على كل هذا قسمت الفصل الثالث إلى مبحثين.

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر.

في هذا الفصل سيتم تحليل تطور أداء السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، وسيتم ذلك من خلال تحليل تطور كل من السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام، وكذا سياسة العجز الموازي في الجزائر خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: الإيرادات العامة في الجزائر وتطور النفقات.

الفرع الأول: تصنيف الإيرادات.

يصنف القانون المتعلق بقوانين المالية العامة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى ما يلي¹:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافطة الأسهم التي تسند لها الدولة.
- وبتفحص الإيرادات السابقة يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة إلى قسمين، الإيرادات الإجبارية، والإيرادات الاختيارية.

1- الإيرادات الإجبارية:

تتكون الإيرادات الإجبارية من مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية وبدون مقابل وهي: المداخيل الجبائية، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.

¹ - قانون رقم 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق لـ 07 يوليو 1984، يتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.

أ- الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة في الجدول "أ" من الميزانية العامة، وهي¹:

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح غير التجارية، المرتبات والأجور، ... الخ.

- حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل: حقوق تسجيل انتقال رأس المال، طوابع جوازات السفر وخص السياقة وبطاقة التعريف الوطنية ...

- الضرائب المختلفة على الأعمال: وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية، وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

- الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاتين، الكحول، ... الخ).

- الحقوق الجمركية: تخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو التصدير.

- الجباية البترولية: تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل، والغاز هذا من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات من جهة أخرى.

ب- صناديق المساهمة: بالإضافة إلى الضرائب ذات الطبيعة الجبائية تمويل الميزانية العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة.

وصناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري، وتعمل عوناً انتمائياً للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي².

¹ - عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 49.

² - قانون لاقم 88-03 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408، الموافق لـ 13 يناير سنة 1988، يتعلق بصناديق المساهمة، المادتين 1 و2 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 يناير سنة 1988.

ج- الغرامات: وهي عقوبات مالية تحكم بها هيئات قضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش الجمارك، ...)، ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.

2- الإيرادات الاختيارية¹:

يشمل هذا الصنف الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة بصفة اختيارية من طرف الأشخاص مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليهم الدولة، ومنها:

أ- مداخيل الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثروتها أو استغلالها في شكل إجارة أو خدمة أو رخصة، ومن هنا يمكن أن نميز بين نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

- **مداخيل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثروتها، حيث تتم تدبيرها بشكل اتفاقي من خلال بيع السلع التي تمتلكها والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها، مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المساكن، المتاجر، السيارات الإدارية وغيرها.

- **مداخيل الاستغلال:** يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الخواص أو العموميين، مثل: مداخيل استغلال المناجم والغابات، حقوق الصيد، مداخيل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية وكذا القنوات وأشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز التي يتم إنشاؤها في باطن الطرق الوطنية.

ب- **التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة والأتاوى:** وهي تمثل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع كبرى منها، وهي:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية.
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل الرسوم.

¹ - لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

ج- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات: تتميز هذه الموارد بأنها تقدم للدولة بدون مقابل، وتتمثل في المساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية، حيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغذية الصناديق العمومية.

● تقييم السياسة الضريبية بعد تطبيق الإصلاحات:

يهدف الإصلاح الضريبي إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، ولمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف، سيتم عرض تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دج

09	08	07	06	05	04	03	02	01	
الإيرادات العامة (من) نسبة الناتج الداخلي الإجمالي %	الناتج الداخلي الإجمالي	الجباية العادية (من) نسبة الإيرادات (الجباية)	الجباية البترولية (من) نسبة الإيرادات (الجباية)	الإيرادات غير الجباية	الجباية العادية	الجباية البترولية	الإيرادات الجباية	الإيرادات العامة الإجمالية	السنوات
38.27	4123.500	22.95	77.05	55.422	349.502	1173.237	1522.739	1578.161	2000
35.62	4227.113	29.40	70.60	150.899	398.233	956.389	1354.627	1505.526	2001
35.45	4522.773	33.87	66.13	177.383	482.895	942.904	1425.800	1603.188	2002
37.59	5252.321	29.00	71.00	161.566	521.925	1281.975	1809.900	1971.166	2003
36.26	6149.117	28.09	71.91	163.789	580.411	1485.699	2066.110	2229.899	2004
40.77	7561.984	22.02	77.98	174.520	640.472	2267.836	2908.308	3082.828	2005
42.81	8501.636	20.99	79.01	205.041	720.884	2714.000	3434.834	3639.925	2006
39.43	9352.886	22.04	77.96	209.300	766.750	2711.850	3478.600	3687.900	2007
47.00	11043.704	19.43	80.57	221.759	965.289	4003.560	4968.849	5190.608	2008
36.88	9968.025	33.00	67.00	201.750	1146.612	2327.674	3474.236	3676.036	2009
36.63	11991.564	31.52	68.48	275.000	1297.944	2820.010	4117.954	4392.954	2010
23.44	14519.808	48.65	51.35	424.810	1448.898	1529.400	2978.298	5703.400	2011
24.01	15843.003	56.64	43.36	301.160	1863.000	1519.900	3503.340	450.3804	2012
23.50	16570.000	55.53	44.46	260.992	2018.455	1615.900	3634.355	315.3895	2013
22.15	17731.000	57.00	42.99	258.992	2091.456	1577.300	3668.756	748.3927	2014

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من المصادر التالية:

- Ministère de finances : Direction Générale des Impôts.
- World Bank : World Développement Indicators : (<http://Worldbank.org>)

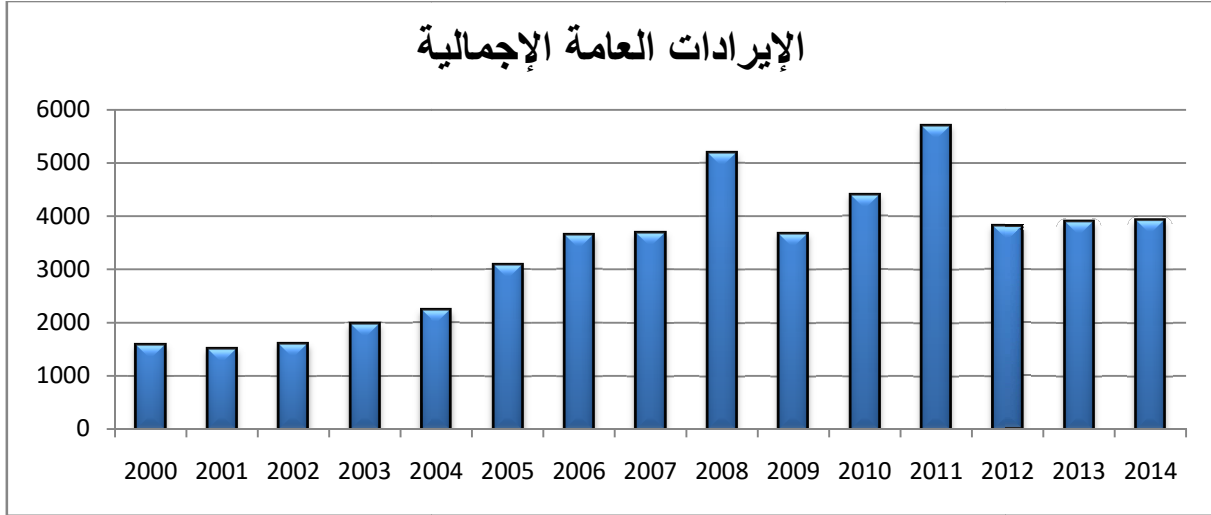
الجدول رقم (3-2): هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	التسجيل والطابع	الحقوق الجمركية
2000	82.022	164.951	16.208	86.321
2001	98.479	179.241	16.835	103.683
2002	112.234	223.438	18.869	128.355
2003	127.915	233.918	19.285	143.807
2004	147.983	274.000	19.590	138.838
2005	168.144	308.823	19.617	143.888
2006	241.224	341.275	23.536	114.849
2007	258.079	347.419	28.126	133.126
2008	331.547	335.237	33.623	164.882
2009	462.134	478.434	35.813	170.231
2010	561.682	514.745	39.652	181.865
2011	653.883	539.397	45.191	210.427
2012	885.900	684.800	58.400	355.200
2013	823.110	752.365	62.518	403.771
2014	881.254	788.657	70.769	370.906

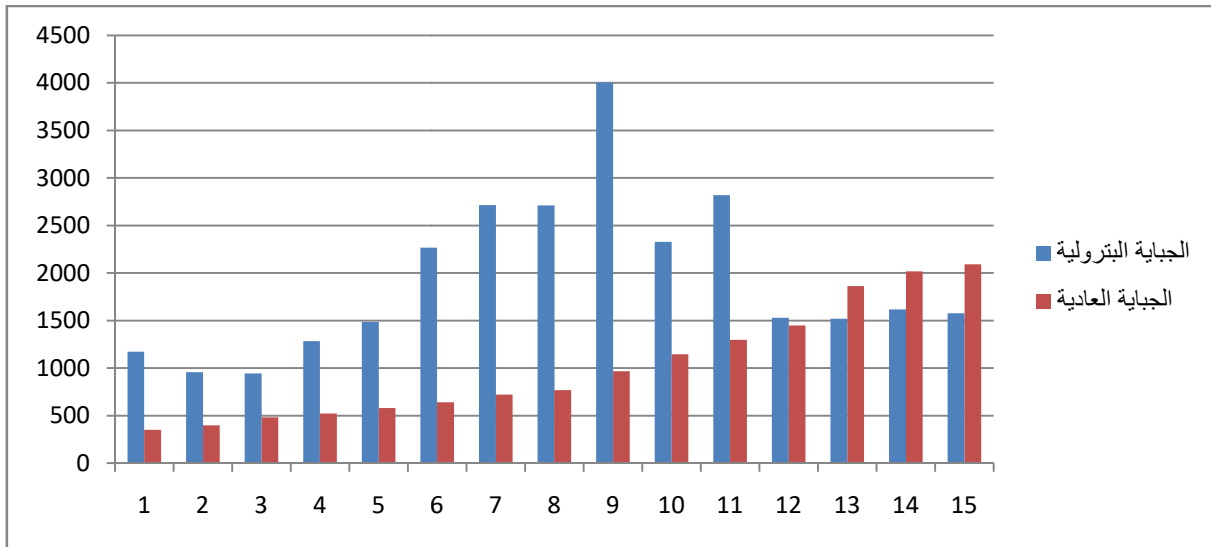
المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (3-1): تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (3-2): تطور الجباية البترولية والجباية العادية (كنسبة من إجمالي الإيرادات الجبائية) في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة.

نلاحظ من خلال الجدول (3-1) ارتفاع الإيرادات الجبائية من 1522.739 سنة 2000 إلى 3478.6 مليار دج سنة 2007، إلا أننا نلاحظ هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي إذ أنها انتقلت من 1173.237 مليار دولار من إجمالي الإيرادات سنة 2000 إلى غاية 2711.850 مليار دولار من هذا المجموع سنة 2007، في حين نلاحظ تذبذب وتراجع مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات

الضريبية، حيث انتقلت من 38.27% من هذا المجموع سنة 2000 إلى 22.04% سنة 2007، لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا تركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك الوضع¹، ورغم أن هدف الإصلاح الضريبي كان إحلال الجباية العادية إلا أن مكانة هذه الأخيرة نجدها ما فتئت تعزز وتتدعم وذلك لعدة أسباب، منها²:

- ضعف أداء المؤسسات العمومية وجل البعض منها نتيجة التزام الدولة اتجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها لمنطق الإفلاس وخصوصة ما هو قابل منها للخصوصة، وهذا ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تحصلها من ذي قبل.

- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا، حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا.

- وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي وعن وجود بعض الأسباب التاريخية، السياسية، والاجتماعية مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

- تطور حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

ومثل هذا الوضع يعكس الحاجة إلى تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، وتشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج الخام.

وفي سنة 2008، بلغت الإيرادات العامة للميزانية 5190.61 مليار دج مقابل 3687.9 مليار دج سنة 2007 (أي ارتفعت بنسبة 40.75%) بينما بقيت تقريبا شبه راکدة في 2007، وقد نتج هذا الارتفاع بنسبة 90.8% عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية (حيث ارتفع سعر النفط إلى 92.57 دولار للبرميل سنة 2008) وتأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية، انتقلت الجباية البترولية من 2711.85 مليار دج سنة 2007 إلى 4003.56

¹ - ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

مليار دج سنة 2008، وهو ما يعبر عن ارتفاع بنسبة 47.63 % وقد تم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات¹، وإضافة إلى ذلك، مثلت الإيرادات الفعلية للمحروقات سنة 2008 حوالي 80 % من إجمالي الإيرادات العامة وتغطي 97.9 % من مجموع نفقات الميزانية، وهو ما يمثل مستويات لم يسبق بلوغها في الماضي، وفيما يخص إيرادات الجباية العادية، فقد ارتفعت في سنة 2008 بنسبة 25.9 % حيث بلغت مقدار 956.29 مليار دج، وتمثل هذه الإيرادات 81.32 % من الإيرادات خارج المحروقات مقابل 78.55 % سنة 2007 و77.85 % سنة 2006، حيث سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية من طرف الضرائب على الدخل وعلى السلع والخدمات التي تغطي 79.6 % من الإيرادات الضريبية مقابل 79 % في 2007، من جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى الأهمية المتدنية جدا لمبالغ الرسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على المنتجات البترولية وسقوطها الفجائي، حيث انتقلا من 37.1 مليار دج في 2004 إلى 45 مليار دج في 2007، و0.3 مليار دج فقط في 2008².

أما في سنة 2010، فقد ارتفعت الإيرادات العامة للميزانية بنسبة 19.50 % (حيث انتقلت من 3676.04 مليار دج سنة 2009 إلى 4392.95 مليار دج سنة 2010)، بينما انخفضت بقوة في سنة 2009 (-29.18 %)، وقد ساهمت إيرادات المحروقات في الزيادة في الإيرادات العامة لسنة 2010 بحوالي 70 % وساهمت الإيرادات خارج المحروقات بحوالي 29.5 %، حيث ارتفعت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 21.15 % متنقلة من 2327.67 مليار دج سنة 2009 إلى 2820.01 مليار دج سنة 2010، وهي تشكل نسبة 64.19 % من إجمالي الإيرادات العامة (63.32 % في سنة 2009)، وتغطي 64.4 % من نفقتا الميزانية العامة (56.8 % في 2009)، بينما ارتفعت إيرادات الجباية العامة، التي تمثل 82.51 % من الإيرادات خارج المحروقات في سنة 2010 مقابل 85.04 %

¹ - لقد تم إنشاء هذا الصندوق في إطار قانون المالية التكميلي سنة 2000 والذي يهدف إلى امتصاص الأثر السلبي لتغيرات أسعار النفط وإدخال الفوائض المالية لسنوات ارتفاع أسعاره واستعمالها في السنوات العجاف حيث تلقى هذا الصندوق سنة 2000 ما يقدر بـ 453.2 مليار دج، وهي تمثل الفرق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي للبترو، للمزيد من التفاصيل، أنظر: Youcef Benabdellah, « Croissance et dutchdisease en Algérie, les cahiers du CREAD, N° 75, P 34.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، الفصل الخامس، المالية العامة، ص 104-105.

سنة 2009، بنسبة 13.20 % لتبلغ 1297.94 مليار دج سنة 2010، سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية في هذا المجال تلك المتعلقة بالضرائب على المداخيل وعلى السلع والخدمات التي تغطي 83 % من الإيرادات الضريبية (82 % في سنة 2009)، في حين بقيت الحقوق الجمركية والتسجيلات والطابع مستقرة نسبيا.

وفيما يخص الإيرادات غير الجبائية، التي لا تمثل سوى 17.48 % من الإيرادات خارج المحروقات لسنة 2010 مقابل 14.96 % في 2009، فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 36.31 % منتقلة من 201.75 مليار دج سنة 2009 إلى 275 مليار دج سنة 2010، تحت تأثير الارتفاع القوي للنواتج المحول من طرف بنك الجزائر والانخفاض الطفيف في النواتج المتنوعة لميزانية الدولة¹.

وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة للميزانية 3804.5 مليار دج مقابل 3403.11 مليار دج سنة 2011، أي ارتفعت بنسبة 11.76 % حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2012 بنسبة 0.68 % مقابل انخفاضها بنسبة 45.77 % سنة 2011، وتغطي هذه الإيرادات نسبة 58.4 % من إجمالي نفقات الميزانية في سنة 2012، كما أنها لا تمثل سوى 84.8 % من النفقات الجارية، وهذا ما يشير إلى تدهور واضح لتغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات، وفي المقابل ارتفعت إيرادات الجباية العادي بنسبة 36.95 % في سنة 2012 لتبلغ 1984.3 مليار دج مقابل ارتفاع قدره 11.63 % في سنة 2011، وترجع هذه الزيادات بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية اللذان ساهما بحوالي 44 % (53.7 % في 2011) و 29 % (17.7 % في 2011) على التوالي في زيادة الإيرادات الضريبية، في حين بقيت مساهمة الضرائب على السلع والخدمات في زيادة الإيرادات الضريبية مسترة نسبيا مقارنة مع 2011 (24.5 % مقابل 25.3 % في 2011)، وفيما يخص الإيرادات غير الجبائية فقد انخفضت في سنة 2012 إلى 301.16 مليار دج (424.81 مليار

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، الفصل الخامس: المالية العامة، ص 78-

دج في 2011)، لتمثل سوى 10.9 % من الإيرادات خارج المحروقات تحت تأثير الانخفاضات للأرباح المدفوعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية خارج المحروقات¹.

وفي سنة 2013 بلغت الإيرادات العامة للميزانية 3895.315 مليار دج مقابل 3804.5 مليار دج سنة 2012 أي ارتفعت بمقدار 90.815 مليار دج، كما ارتفعت إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت من 1519.040 مليار دج سنة 2012 إلى 1615.900 مليار دج سنة 2013، وفي المقابل ارتفعت إيرادات الجباية العادية لتصل إلى 2018.455 مليار دج سنة 2013 وترجع هذه الزيادة إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية.

وأخيرا في سنة 2014 بلغت الإيرادات العامة للميزانية 3927.748 مليار دج مقابل 3895.315 مليار دج سنة 2013، أما الجباية البترولية فقد عرفت انخفاض قدره 38.600 مليار دج، وفي المقابل ارتفعت الجباية العادية حيث انتقلت من 2018.455 مليار دج لتصل إلى 2091.456 مليار دج سنة 2014 أما الإيرادات غير الجبائية فقد عرفت انخفاض تحت تأثير الانخفاضات للأرباح المدفوعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية خارج المحروقات.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، الفصل الخامس: المالية العامة، ص 97-

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر (2000-2014):

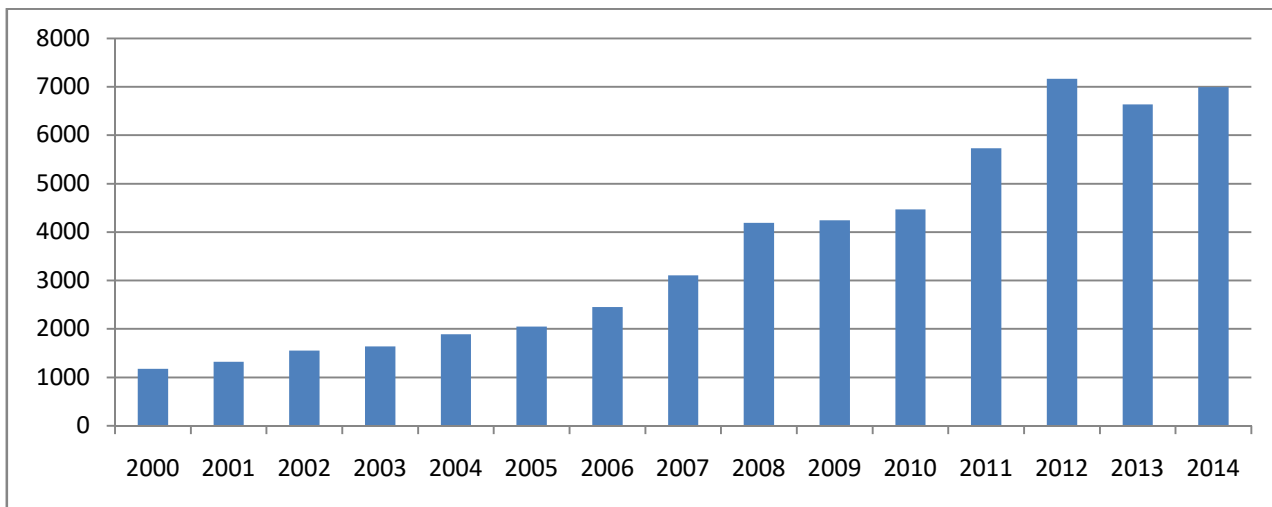
الجدول رقم (3-3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دج

05	04	03	02	01	السنوات
نفقات التجهيز (نسبة من النفقات العامة)	نفقات التسيير (نسبة من النفقات العامة)	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات العامة الإجمالية	
27.33	72.67	321.929	856.193	1178.122	2000
27.05	72.95	357.395	963.633	1321.028	2001
29.21	70.79	452.930	1097.716	1550.646	2002
31.51	68.49	516.504	1122.761	1639.265	2003
33.78	66.22	638.036	1250.894	1888.930	2004
39.32	60.68	806.905	1245.132	2052.037	2005
41.38	58.62	1015.144	1437.870	2453.014	2006
46.15	53.85	1434.638	1674.031	3108.669	2007
47.08	52.92	1973.278	2217.775	4191.053	2008
54.84	54.16	1946.311	2300.023	4246.940	2009
40.47	59.53	1807.862	2659.078	4466.940	2010
33.75	66.25	1934.000	3797.252	5731.752	2011
31.16	68.84	2820.400	4935.900	7169.900	2012
36.98	63.01	1887.821	4204.303	6635.620	2013
35.75	64.24	2501.422	4494.327	6995.769	2014

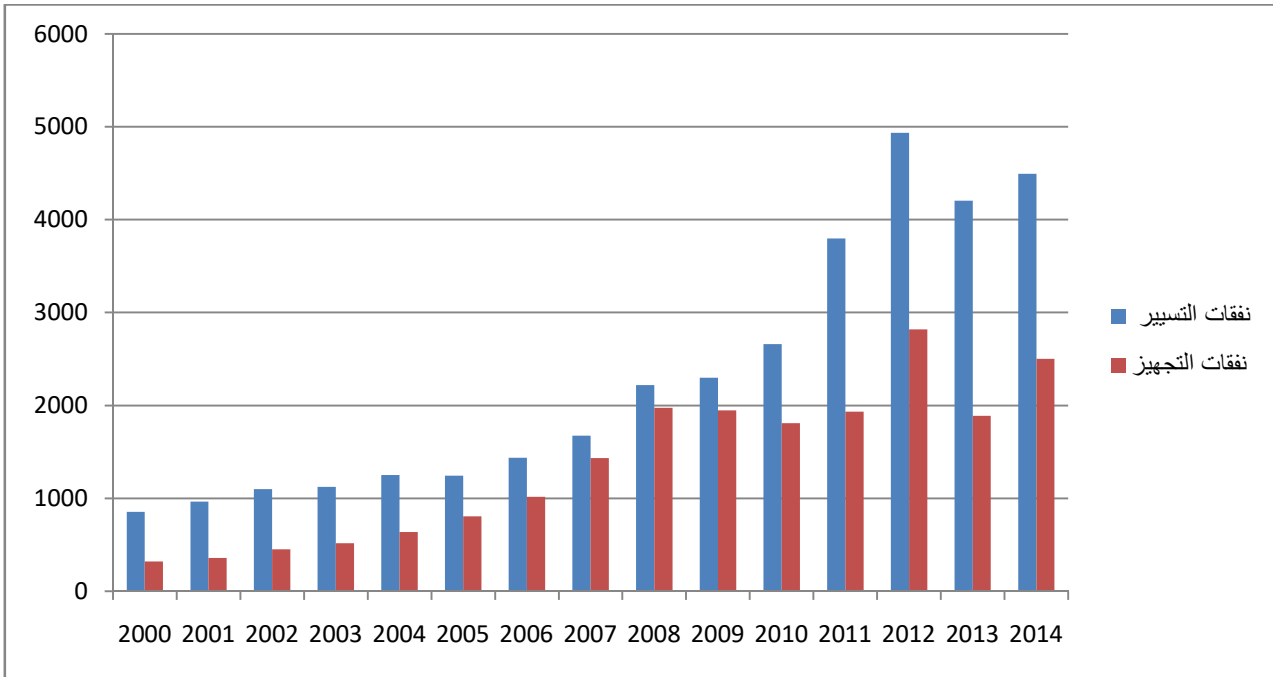
المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (3-3): تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة من نفس المصادر الجدول رقم (3-3).

الشكل رقم (3-4): تطور نسبة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة من نفس المصادر الجدول رقم (3-3).

تمثل هذه المرحلة مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وكذا الشروع في تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014)، وخلال هذه الفترة حدثت زيادة متسارعة للإنفاق العام الذي انتقل من 1178.122 مليار دج سنة 2000 إلى 1888.9 مليار دج سنة 2004، وإلى 4246.3 مليار دج سنة 2009، ثم إلى 7169.9 مليار دج سنة 2012، أي بمعدل زيادة وسطية قدرها 290 %، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها، حيث ارتفعت من 27.72 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 92.57 دولار للبرميل سنة 2008، لتصل إلى 102.58 دولار للبرميل سنة 2011، وكذا قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

ففي سنة 2001، ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2.7 % تقريبا (إذ انتقلت من 28.57 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2000 إلى 31.25 % من هذا الناتج سنة 2011)، وهذا راجع إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فبخصوص نفقات التسيير فقد

ارتفعت حصتها من إجمالي الناتج الداخلي الخام إلى حدود 22.80 % (أي ارتفعت بنسبة 2.04 % مقارنة بسنة 2000)، وذلك نتيجة لارتفاع الأجور والرواتب والمعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد ارتفعت كذلك إلى حوالي 8.45 % من إجمالي الناتج (أي ارتفعت بنسبة 0.64 % مقارنة بسنة 2000)، ويرجع ذلك إلى بداية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2001¹.

أما في سنة 2003، قدرت النفقات العامة للميزانية بـ 1639.27 مليار دج وهي تمثل زيادة 5.7 % مقارنة بسنة 2002، حيث ترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة النفقات الرأسمالية بنسبة 14 %، نفقات الموظفين بنسبة 15 %، والخدمات العامة بنسبة 17.3 %، وخلال هذه السنة، زادت نفقات التسيير بنسبة 2.3 % من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2003 مقابل 24.27 % في سنة 2002، وتعود هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى زيادة الرواتب والأجور بمقدار 52.9 مليار دج في سنة 2003، وهي تمثل معدل زيادة بمقدار 15.6 % مقارنة بسنة 2002، وذلك نتيجة زيادة في الرواتب والأجور في بعض قطاعات الإدارة العامة، وتمثل زيادة الأجور كذلك نسبة 0.68 % من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2003 مقابل 0.55 % في سنة 2002 و 0.81 % في سنة 2001، كما بلغت الفوائد على الدين العام (الداخلي والخارجي) 114 مليار دج في 2003 (2.3 % من الناتج الداخلي الإجمالي)، مقابل 137.2 مليار دج سنة 2002)، (3.1 % من الناتج الداخلي الإجمالي).

ومن جهة أخرى، بلغت نفقات التجهيز مقدار 516.50 مليار دج في سنة 2003، أي بزيادة قدرها 14 % مقارنة بسنة 2002، حيث تمثل هذه النفقات نسبة 9.83 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2003، وتعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال في 21 ماي سنة 2003².

أما في سنة 2005، سجلت النفقات العامة زيادة بنسبة 8.6 % مقارنة بسنة 2004، حيث بلغت مقدار 2052.04 مليار دج، وخلال هذه السنة انخفضت نفقات التسيير بنسبة 0.46 %،

¹ - شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص ص 236-237.

² - Banque d'Algérie, Rapport 2003, évolution économique et monétaire en Algérie, 2003, P 6-7.

في حسن أن نفقات التجهيز قد ارتفعت بنسبة 26.5 %، وتشكل هذه التطورات بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، ويعود تراجع نفقات التسيير في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 أساسا إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16 % (إذ انتقلت من 396.1 مليار دج سنة 2004 إلى 332.7 مليار دج سنة 2005)، وكذا انخفاض الفوائد على الدين العام بنسبة 14.08 % (إذ انتقلت من 85.2 مليار دج سنة 2004 إلى 73.2 مليار دج سنة 2005)، أما فيما يخص الرواتب والأجور فقد ارتفعت بنسبة 10.8 % (حيث انتقلت من 442.3 مليار دج سنة 2004 إلى 490.1 مليار دج سنة 2005).

وفي المقابل ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة 26.5 % في سنة 2005 مقابل 23.5 % في سنة 2004، فالنفقات التي سجلت زيادة ملحوظة تتعلق بقطاعات البنية التحتية الاقتصادية، والري، والموارد المائية، الزراعة والصيد البحري، التربية والتعليم، في حين أن الإنفاق على قطاع الصناعة والطاقة شهد انخفاضا مقارنة بسنة 2004، ومن جهة أخرى، لم يسجل الإنفاق على السكن، البنية التحتية الاجتماعية والبنية التحتية الإدارية إضافة إلى التهيئة العمرانية ارتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 2004¹.

وفي سنة 2008، بلغت النفقات العامة للميزانية مستوى 4191.5 مليار دج مقابل 3108.67 مليار دج سنة 2007، أي بزيادة قدرها 34.8 % في 2008 مقابل 17.90 % في سنة 2007، وذلك بفضل الارتفاع الهام في نفقات التسيير والذي نجم أساسا عن الارتفاع في التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75.7 % من بينها نفقات مصالح الإدارة (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي ساهمت بنسبة 14.9 %، كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك (رواتب وأجور، المنح) بنسبة 30 %، وفي المقابل تأكد الاتجاه التصاعدي لنسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي مرة أخرى في سنة 2008، وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في مبلغ التجهيز وتحسين معدل الامتصاص على حد سواء، حيث ارتفعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية، التي تعتبر بشكل كبير أهم النفقات والتي تمثل نسبة 37.6 % من مجموع نفقات التجهيز في سنة 2008، في

¹ - Banque d'Algérie, Rapport 2005, évolution économique et monétaire en Algérie, Avril 2006, P 80-81.

حين انخفضت النفقات لفائدة قطاع الصناعة والطاقة، والتهئية العمرانية، كما أن بعض النفقات بقيت ثابتة تقريبا غرار نفقات السكن، التربية والتعليم، والبنية التحتية الاجتماعية¹.

وفي سنة 2012، بلغت نفقات الميزانية العامة مستوى 7169.9 مليار دج مقابل 5731.75 مليار دج سنة 2011، أي بزيادة قدرها 25.09 % مقابل 28.31 % سنة 2011، و 5.2 % في 2010 وشبه استقرار في 2009، حيث ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 30 %، إذ انتقل من 3797.3 مليار دج سنة 2011 إلى 4935.9 مليار دج سنة 2012، وترجع هذه الزيادة تقريبا بصفة كلية إلى ارتفاع التحويلات الجارية (بما فيها الخدمات العامة)، والتي ساهمت بنسبة 80.1 % لتبلغ 2431.7 مليار دج مقابل 1773.9 مليار دج في 2011، وبدرجة أقل إلى نفقات المستخدمين، من جهة أخرى، عرفت نفقات التجهيز زيادة في سنة 2012 بنسبة 15.48 % (إذ انتقلت من 1934.5 مليار دج في 2011 إلى 2234 مليار دج في 2012)، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى نفقات قطاع السكن (+ 339.7 مليار دج) بدرجة أقل إلى بند "نفقات متنوعة" (+ 79.9 مليار دج)، في حين كان رصيد تغيرات البنود الأخرى لنفقات التجهيز للدولة سالبا².

أما في سنة 2013 فعرفت نفقات الميزانية العامة انخفاضا 534.280 مليار دج مقارنة بسنة 2012، ورافقه انخفاض نفقات التسيير حيث انتقلت من 4935.900 مليار دج سنة 2012 إلى 4204.303 مليار دج سنة 2013، وانخفاض نفقات التجهيز لتصل إلى 1887.821 مليار دج سنة 2013، لتعود وترتفع النفقات العامة الإجمالية سنة 2014 لتصل إلى 6995.769 مليار دج وصاحبه ارتفاع نفقات التسيير حيث بلغت 4494.327 مليار دج وارتفاع نفقات التجهيز لتصل إلى 2501.422 مليار دج مقابل 1887.821 مليار دج سنة 2013، ويرجع سبب ارتفاع نفقات التسيير إجمالا إلى ارتفاع التحويلات الجارية كما ساهمت نفقات المستخدمين.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 107-110.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 101-103.

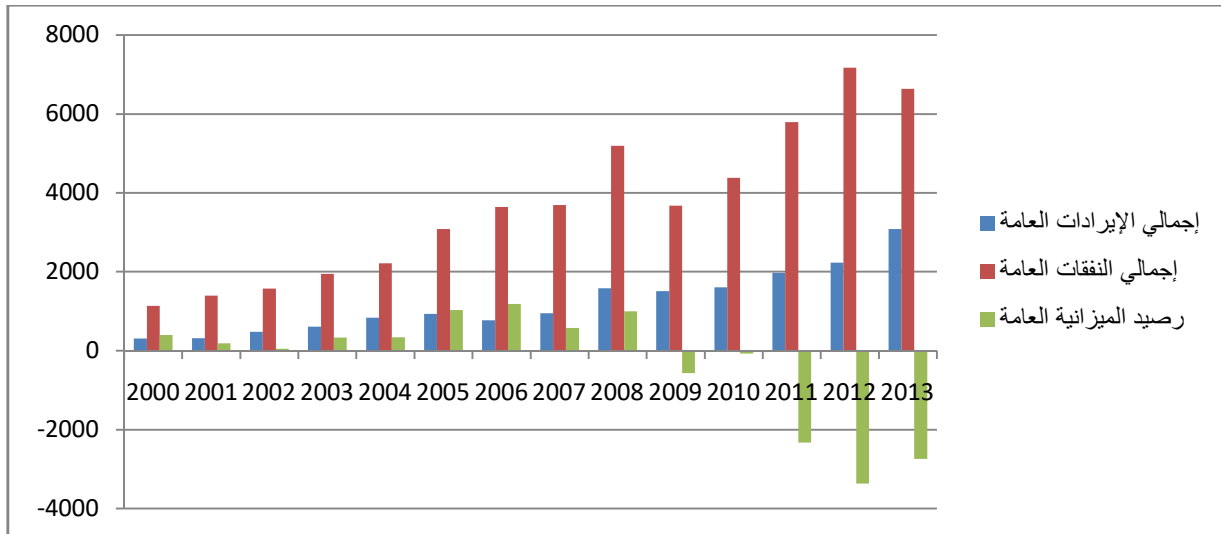
المطلب الثاني: تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (3-4): تطور لرصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2013)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الحسابات الخاصة	صافي قروض الخزينة	مدفوعات فوائد الدين العام
2000	311.864	1138.900	400.039	-0.700	0.500	162.300
2001	313.949	1395.800	184.498	-20.000	-6.500	147.500
2002	477.181	1570.300	52.542	-11.200	30.900	137.200
2003	611.731	1947.600	335.201	187.100	32.600	114.000
2004	836.996	2215.200	340.969	109.900	11.800	85.200
2005	932.668	3082.700	1030.791	-129.000	5.200	73.200
2006	774.670	3639.900	1186.911	-4.100	32.100	70.000
2007	950.496	3687.900	579.231	-18.900	141.310	85.000
2008	1578.161	5190.600	999.555	-31.200	123.800	61.400
2009	1505.526	3672.900	-570.298	4.300	138.500	37.400
2010	1603.188	4382.500	-73.986	-34.700	138.900	33.200
2011	1971.166	5790.400	-2328.644	-24.100	129.200	37.700
2012	2229.899	7169.900	-3365.400	-74.600	66.700	42.000
2013	3082.828	6635.620	-2744.810	-33.500	130.500	44.200

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (3-5): تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-4).

تمثل سنة 2000 تحسنا كبيرا ومهما في أوضاع المالية العامة الجزائرية، حيث تم تسجيل فائض في الرصيد الإجمالي للخزينة بمقدار 398.84 مليار دج، والذي يمثل نسبة 9.7% من إجمالي الناتج الداخلي ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109.5% في سنة 2000، وبالتالي ارتفاع الإيرادات العامة إلى 1578.16 مليار دج، إضافة إلى الارتفاع الطفيف لنفقات التسيير بنسبة 10.52% خلال هذه السنة، وقد ترجم الارتفاع في الإيرادات بواسطة تدفق في الادخار العمومي يساوي 721.97 مليار دج أي نسبة 45.75% من الإيرادات الإجمالية مقابل 18.50% في سنة 2000. وفي سنة 2003، ارتفع الفائض في الخزينة العمومية إلى 489.70 مليار دج مؤكدا على تعزيز القدرات التمويلية، وقد مثلها الفائض نسبة 9.32% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث مع عودة الاستقرار المالي الكلي في سنة 2000 وتعزيزه في سنتي 2001 و2002، تأكد تحسن أوضاع المالية العامة في سنة 2003.

وقد ارتفع هذا الفائض في الرصيد الإجمالي للخزينة مجددا في سنة 2005 حيث بلغ 896.59 مليار دج وهو يؤكد كذلك بعد الأداء الجيد لسنة 2004 (439.1 مليار دج) و2003 (489.70 مليار دج) تعزيز القدرة التمويلية للخزينة، وقد مثل هذا الفائض نسبة 11.86% من الناتج الإجمالي في سنة 2005 مقابل 7.14% في سنة 2004، ونتيجة لذلك، بلغ تدفق الادخار الميزاني الذي يتم ضمه إلى صندوق ضبط الإيرادات، من بين الأمور الأخرى، الهدف الذي أنشأ من أجله السماح للسلطات العامة بتخفيف الصدمات الخارجية الممكنة وإتباع إذا لزم الأمر سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية¹.

وبعد انخفاضه على 419.02 مليار دج في سنة 2007، عاود فائض الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة الصعود على 844.56 مليار دج في سنة 2008، وقد مثل بنسبة 7.65% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 4.48% في سنة 2007 و13.54% في سنة 2006، ترجم الارتفاع في الإيرادات الجبائية في 2008 (محروقات وخارج المحروقات) إذن بواسطة تدفق في الادخار العمومي والذي بلغ 2972.83 مليار دج، أي بنسبة 57.27% من الإيرادات الإجمالية وقد سمح هذا الحجم في الادخار العمومي بتمويل كامل نفقات الاستثمار للدولة وتحقيق رصيد إجمالي إيجابي للخزينة يساوي 844.56

¹ - Banque d'Algérie, Rapport 20 :op.cit ;p8105

مليار دج أدى تراكم هذه الفوائض منذ سنة 2000 إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ قائم هذا الصندوق في نهاية 2008 مبلغ 4280 مليار دج في شكل مخزون للادخارات المالية لخزينة مودعة لدى بنك الجزائر، وهكذا تزايدت قدرة التمويل الخاصة بالخزينة في 2008، وقد مثلت هذه القدرة 38.9% من إجمالي الناتج الداخلي و83.7% من الإيرادات الكلية في سنة 2008¹.

ولكن بعد الفوائض المتتالية منذ سنة 2000، سجل الرصيد الإجمالي للخزينة سنة 2009 عجزا يصل إلى 7.07% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد نتج هذا العجز أساس عن الانخفاض الحاد في إيرادات الجباية البترولية في إطار شبه المحافظ على مستوى النفقات العامة بـ 1376.01 مليار دج، في سنة 2009 وهو لا يمثل سوى 37.49% من الإيرادات الإجمالية و29.8% من الادخار الداخلي الكلي في سنة 2009 مقابل 57.27% و47.2% على التوالي في سنة 2008، وهذا المستوى من الادخار العام لم يسمح بتمويل إجمالي نفقات الاستثمار للدولة، ونتيجة لذلك، فإن الاستثمار العام قد تجاوز الادخار العام بحوالي 704.5 مليار دج، وهذا ما أدى ظهور احتياج للتمويل في سنة 2009².

وفي سنة 2010، انخفض العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية إلى 2.06% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 7.07% في سنة 2009، ويفسر هذا التراجع القوي للعجز بالارتفاع الشديد في إيرادات الجباية البترولية مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية، وقد بلغ تدفق الادخار الميزاني 1733.88 مليار دج في سنة 2010 حيث بلغ نسبة 39.47% من الإيرادات الإجمالية و29.6% من إجمالي الادخار الداخلي في 2010، ولم يسمح هذا الحجم من الادخار الميزاني بتمويل كامل نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2010، ولكن في المقابل يعتبر قائم صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع ليبلغ 4842.8 مليار دج مقابل 4316.5 مليار دج سنة 2009، في شكل مخزون للادخارات المالية مودعة لدى بنك الجزائر.

وقد تعززت طاقة التمويل الخاصة بالخزينة العمومية في 2010، لتبلغ 40.2% من إجمالي الناتج الداخلي، و110.6% من الإيرادات الكلية و107.3% من النفقات العمومية خلال هذه السنة،

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 111.

² - Banque d'Algérie, Rapport 2009 : Evaluation économique et monétaire en Algérie, Juillet 2010, p 93-94.

ويضمن تكوين طاقة التمويل هذه الخاصة بالميزانية العمومية، عبر تأسيس صندوق ضبط الإيرادات مواصلة تحفيز النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق الإنفاق العمومي من جهة، وإمكانية إتباع سياسات ميزانية مضادة للدورة محتملة مع ضمان استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط من جهة أخرى¹.

وأخيرا في سنة 2012 سجل رصيد الميزانية عجزا للسنة الرابعة على التوالي، والذي بلغ 3365.40 مليار دج حيث فاق ذلك العجز المسجل في سنة 2009، ويرجع هذا العجز أساس إلى انخفاض الجباية البترولية إلى 1519.04 مليار دج سنة 2012، وكذا ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 30% (إذ انتقل من 3797.25 مليار دج سنة 2011 إلى 4935.9 مليار دج سن 2012) وبالتالي يتضح أن نمو الميزانية العامة للدولة قد صاحبه عجزا لازما لها في معظم الفترات، بالنظر لتراكم أسباب ومن بينها²:
- صعوبة التحكم في عجز النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها.

- اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات أسعار النفط والتي تنعكس على إيرادات الجباية البترولية.

- ضعف حصيلة الجباية العادية لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي، ومن اجل إقامة نظام جبائي عصري في الجزائر، أدخلت خلال سنوات التسعينات إصلاحات هامة تمثلت في الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين، والضريبة على أرباح الشركات، كما أن تحسين خدمات الإدارة الجبائية، ورفع حصة الجباية العادية في مداخيل الميزانية العامة، وتسيير الملفات الجبائية لقطاع المحروقات، تعتبر من التحديات التي ينبغي رفعها.

ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة، مما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية وسياسة القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي، وينجر عن ذلك حتما اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الموازنة.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص 83-86.

² - لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 148-150.

المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر

الفرع الأول: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

الجدول رقم (3-5): تطور نمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دج

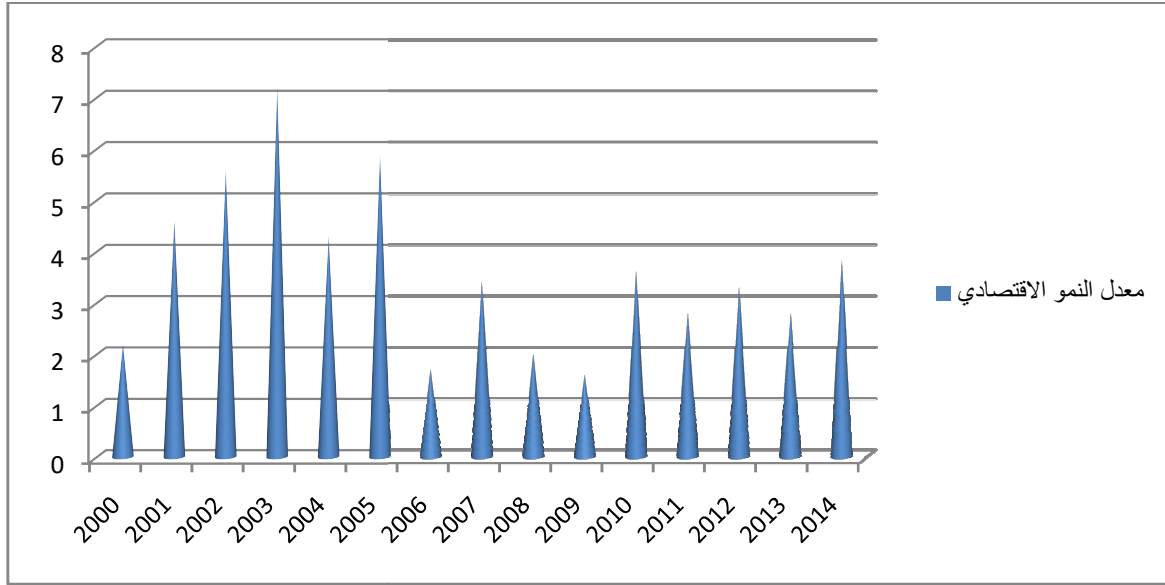
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)
2000	4123.500	252.283	2.20
2001	4227.113	263.920	4.61
2002	4522.773	278.699	5.60
2003	5252.321	298.766	7.20
2004	6149.117	311.613	4.30
2005	7561.984	329.998	5.90
2006	8501.636	335.608	1.70
2007	9352.886	347.018	3.40
2008	11043.704	353.959	2.00
2009	9968.025	359.622	1.60
2010	11991.564	372.569	3.60
2011	14519.808	383.001	2.80
2012	15843.003	395.640	3.30
2013	16679.2	406.717	2.8
2014	17235.6	422.173	3.8

المصدر: من إعداد الطالبة.

World développement indicators (WDI) : <http://data.worldbank.org>

سنة الأساس: 1970-2012.

الشكل رقم (3-6): تطور معدل نمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-5).

من خلال الشكل (3-6) يتضح أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 2000-2014، حيث أن وانطلاقاً من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسناً ملحوظاً حيث انتقل من 4.61% سنة 2001 إلى 7.20% سنة 2003، وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وقد بلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة 5.8% وهذا راجع أساساً إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمناً على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلاً مع قطاع الصناعة والزراعة وهو ما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): حصة كل من قطاع المحروقات والزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2000)

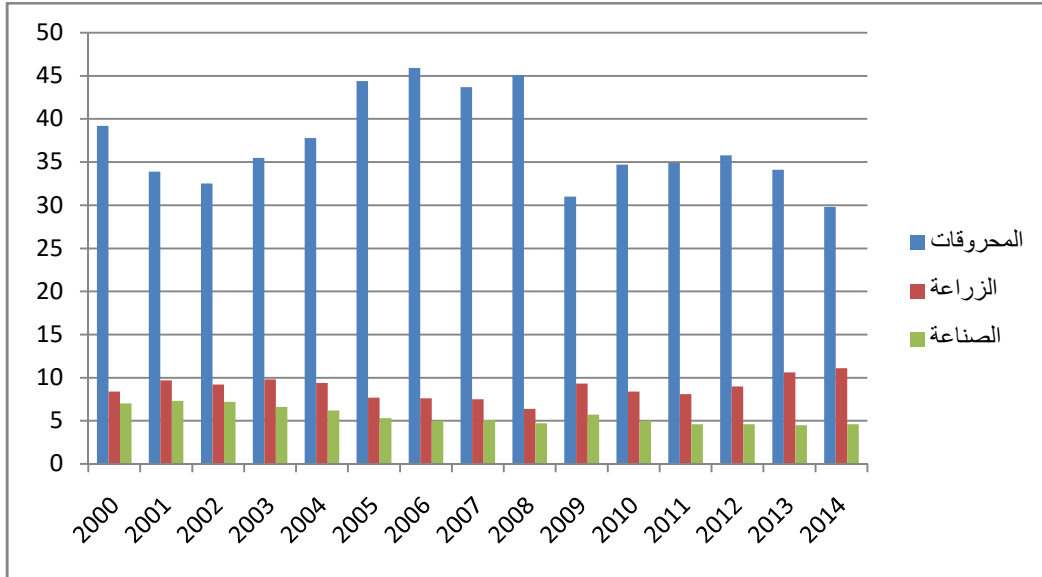
الوحدة (%)

الصناعة	الزراعة	المحروقات	السنوات
7.0	8.4	39.2	2000
7.3	9.7	33.9	2001
7.2	9.2	32.5	2002
6.6	9.8	35.5	2003
6.2	9.4	37.8	2004
5.3	7.7	44.4	2005
5.0	7.6	45.9	2006
5.1	7.5	43.7	2007
4.7	6.4	45.1	2008
5.7	9.3	31.0	2009
5.0	8.4	34.7	2010
4.6	8.1	34.9	2011
4.6	9.0	35.8	2012
4.5	10.6	34.1	2013
4.6	11.1	29.8	2014

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من المصادر التالية:

- Imf ; « Algeria : Statistical Appendix », March 2006, P 06.
- Imf ; « Algeria : Statistical Appendix », IMF Country Report N° 07/95, March, 2007, P 05.
- Imf ; « Algeria : Statistical Appendix », April 2009, P 05,
- Imf ; « Algeria : Statistical Appendix », January 2012 , P 05.

الشكل رقم (3-7): حصة كل من قطاع المحروقات، الزراعة، والصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول (3-6)

من خلال الشكل (3-6) نلاحظ أن قطاع المحروقات يمثل في متوسط الفترة 2000-2007 حوالي 36.14% من الناتج الداخلي الإجمالي، أما الزراعة فهي تمثل 8.8% في المتوسط، بينما الصناعة فهي لا تمثل سوى ما نسبته 4.85% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة إلا أنه لا يزال هشاً بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقراً¹.

ساهم الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 في متوسط 13% من إجمالي الناتج الداخلي (8.2% في 2000 و 15.2% في 2010)، وهو يعتبر أعلى معدل بين البلدان الناشئة والبلدان النامية، بما في ذلك البلدان المصدرة للبترو، كان هذا المعدل يساوي 8% بين 2004 و 2008 في إفريقيا وجنوب الصحراء، وهو يعتبر معدلا عاليا حسب المؤسسات المالية الدولية مقارنة مع مناطق العالم الأخرى، ويتطابق مع المخزونات المحدودة في رأس المال المادي في هذه البلدان، إضافة إلى تزويد البلد بالبنية التحتية الضرورية لتنمية النشاطات الاقتصادية السوقية، يتضح تماما الترابط بين تطور نسبة الاستثمار العمومي إلى إجمالي الناتج الداخلي والنمو خارج المحروقات في الجزائر، لاسيما أن المعطيات المتعلقة بهذه

¹ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 239.

المتغيرات، وتحليل الاقتصادي الكلي تؤكد تماما، مع ذلك تؤكد أيضا نفس المعطيات وتحليلها بأن الاستثمار العمومي عمل أساسا على تحفيز الأنشطة والنمو في قطاعات البناء والأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها (مواد بناء، المناجم، المقالع)، الماء والطاقة¹.

الفرع الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال فترة (2000-2013).
الجدول رقم (3-7): تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال فترة (2000-2013).

الوحدة: مليون نسمة

السنوات	مستوى التشغيل	القوى العاملة النشيطة	معدل التشغيل (%)	النسبة (%)
2000	4.977	8.850	56.24	29.50
2001	5.198	9.074	57.28	27.31
2002	5.462	9.303	58.71	25.66
2003	5.741	9.540	60.18	23.72
2004	5.976	9.780	61.10	17.66
2005	6.222	10.027	62.05	15.27
2006	6.517	10.267	63.48	12.51
2007	6.771	10.514	64.40	13.79
2008	7.002	10.801	64.83	11.33
2009	9.472	10.544	89.83	10.17
2010	9.736	10.812	90.05	9.96
2011	9.599	10.661	90.04	9.97
2012	10.170	11.423	89.03	11.00
2013	11.964	12.355	96.83	9.8

المصدر: من إعداد الطالبة.

تم حساب معدل التشغيل من خلال العلاقة:

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{مستوى التشغيل}}{\text{القوة العاملة النشيطة}}$$

¹ - بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2010"، مرجع سبق ذكره، ص 87.

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور القوة العاملة النشيطة خلال الفترة 2000-2013، حيث انتقلت من 4.977 مليون نسمة سنة 2000 إلى 11.42 مليون نسمة سنة 2012، وهو ما يمثل الحجم المتزايد من السكان القادرين على العمل عبر الزمن، انطلاقا من سنة 2001، سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا، حيث انخفضت من 27.31% سنة 2001، إلى 11% سنة 2012، وكذا ارتفاعا في معدل التشغيل والذي انتقل من 57.28% سنة 2001 إلى 89.03% سنة 2012، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط¹، كما سمحت البرامج الاستثمارية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2013).

الفرع الثالث: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المختلط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية.

الجدول رقم (3-8): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

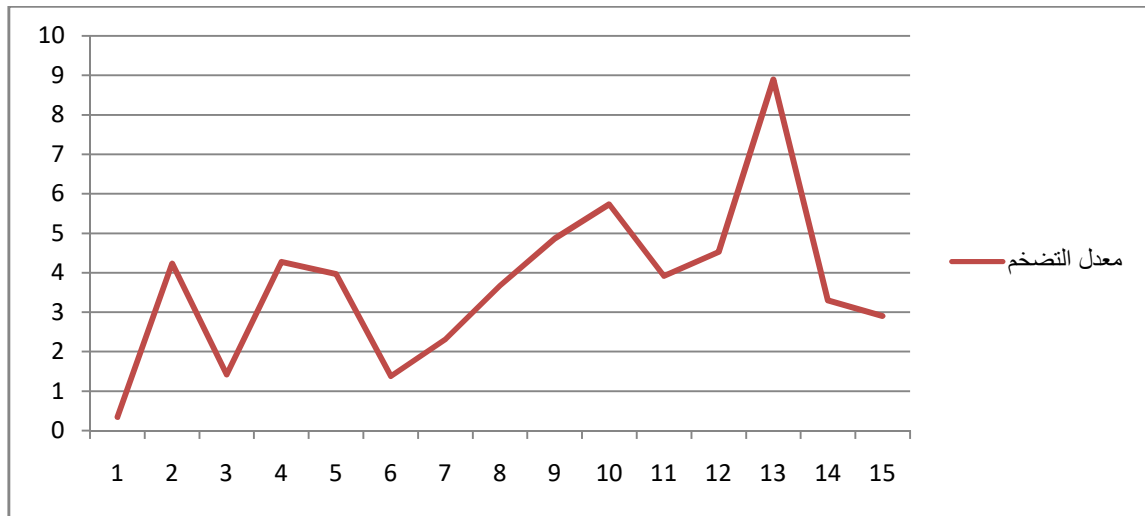
السنوات	معدل التضخم
2000	0.34
2001	4.23
2002	1.42
2003	4.27
2004	3.96

¹ - وليد عبد الحميد غايب، مرجع سبق ذكره، ص 240.

1.38	2005
2.31	2006
3.67	2007
4.86	2008
5.73	2009
3.91	2010
4.52	2011
8.89	2012
3.3	2013
2.9	2014

المصدر: World Bank ; World Développement Indicateurs ; <http://data.worldbank.org/>

الشكل رقم (3-8): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-8).

شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوما إذا انتقلت من 0.34% سنة 2000 إلى 4.27% سنة 2003 ثم إلى 5.73% سنة 2009، مع انخفاض معدلات البطالة والتي انتقلت من 29.50% سنة 2000 إلى 23.72% سنة 2003، ثم إلى 10.17% سنة 2009. وبعد تراجع معدل التضخم إلى 3.91% سنة 2010، عاد إلى الارتفاع من جديد سنة 2011 حيث وصل إلى 4.52%، أي ارتفع بـ 0.61%، وقد ترافقت عدة عوامل أساسية للتضخم في سنة 2011 لرفع المستوى العام للأسعار، خصوصا:

- النمو القوي لكتلة النقدية.

- الزيادة المعتبرة للأجور، أحيانا برقمين، ذات التأثير المضخم بأثر الصدى وبالترابط بالتزايد المعتبر للطلب وتكاليف الإنتاج في ظرف يتميز بضعف إنتاجية العوامل.

- أسواق ضعيفة التنافسية، بل احتكارية، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها.

مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة والمتزايدة بقوة¹.

وقد تفاقم التضخم في سنة 2012 ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا لل عشرية والذي قدر بـ 8.89% أي ارتفع بنسبة 4.37% خلال هذه السنة، وتكمن أهم محددات التضخم في 2012 أساسا في زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة التضخم بـ 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67% كمتوسط خلال الفترة 2001-2012)، وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، في حين أن مساهمة هذه الأخيرة في تراجع واضح بالنسبة لسنة 211، لأنها تساهم بـ 14% في التضخم في 2012 مقابل 30% في السنة الماضية، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا ويقدر بـ 02% مقابل 07% في سنة 2011، هذا ولا تزال المحددات الأخرى المرتبطة باختلالات الأسواق قائمة، وذلك نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة².

الفرع الرابع: تحليل تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

يقصد بالتوازن الخارجي التوازن في ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصاديات، حيث أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة³، وللحكم على مدى تحقق التوازن الخارجي، يجب تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (3-9): تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

¹ - بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2011"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص 46.

² - بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2012"، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

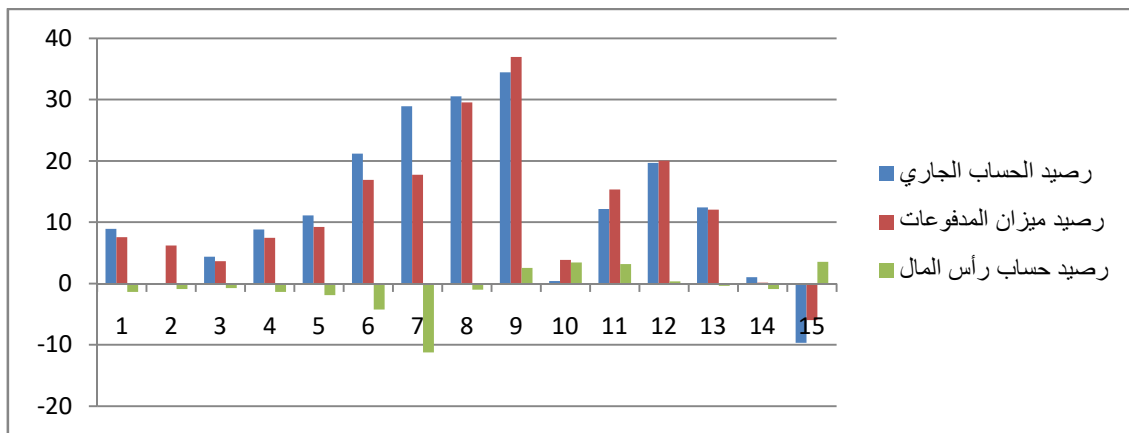
³ - وليد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 89.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	رصيد الحساب الجاري	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد حساب رأس المال	الصادرات من المحروقات
2000	8.93	7.57	-1.36	21.06
2001	7.06	6.19	-0.87	18.53
2002	4.37	3.66	-0.71	18.11
2003	8.84	7.47	-1.37	23.99
2004	11.12	9.25	-1.87	31.55
2005	21.18	16.94	-4.24	45.59
2006	28.95	17.74	-11.22	53.61
2007	30.54	29.55	-0.99	59.61
2008	34.45	36.99	2.54	77.19
2009	0.40	3.86	3.46	44.42
2010	12.15	15.33	3.18	56.12
2011	19.70	20.06	0.36	71.66
2012	12.42	12.06	-0.36	70.58
2013	1.03	0.134	-0.87	64.71
2014	-9.68	-5.94	3.55	59.99

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل (3-9): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-9)

خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2008 نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فوائض مهمة، حيث انتقل من 7.57 مليار دولار سنة 2000 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008، وهذا مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال والذي وصل إلى 11.22 مليار دولار سنة 2006، ثم تحول إلى فائض بـ 2.54 مليار دولار سنة 2008، وعموما تراجع الفوائض المحققة في رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط¹.

وقد سمح التعزيز المتواصل لقابلية الاستمرار لميزان المدفوعات خلال ثماني سنوات المتتالية بصفته من أجل الاستقرار المالي الخارجي بتطوري قدرة مقاومة للوضعيات المالية الخارجية للجزائر، كما أن الصدمة الخارجية الناجمة عن الأزمة العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية لا تتناسب مع تلك التي حدثت في سنوات الثمانينات والتسعينات، إذا بقي الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات النفط مع ظهور عنصر جديد من الضعف الذي يمثله ارتفاع واردات السلع والخدمات بين سنتي 2004 و2008، فإن وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2009 تعكس إلى حد ما نتائج إدارة رشيدة أو متعلقة أمام بيئة خارجية غير ملائمة، حيث حقق رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2009 فائضا منخفضا جدا يقدر بـ 3.86 مليار دولار (مقابل 36.99 مليار دولار سنة 2008)، بعد الفائض المسجل في سنة 2008 (34.45 مليار دولار) والذي يمثل أداء أفضل بكثير من ذلك الخاص بسنة 2007 (30.54 مليار دولار)، سجل رصيد الحساب الجاري في سنة 2009 فائضا يقدر بـ 0.4 مليار دولار على الرغم من حجم الصدمة الخارجية الملازمة للأزمة الاقتصادية الحادة، ففي سنة 2009، بلغت الصادرات من المحروقات 44.42 مليار دولار وهي تمثل تراجعا حادا بنسبة 42.45% مقارنة مع سنة 2008 (77.19 مليار دولار)، في حين بلغت الواردات من السلع سنة 2009 مقابل 37.99 مليار دولار سنة 2008، وخلال سنة 2009 سجلت حساب رأس المال أداء أفضل (3.46 مليار دولار)، ويفسر هذا الفائض في حساب رأس المال بواسطة المستوى الضعيف لأصل الدين الخارجي، وزيادة تعبئة القروض الخارجية في ظل تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة من قبل صندوق النقد الدولي².

¹ - وليد عبد الحميد: مرجع نفسه، ص 248.

² - Banque d'Algérie ; « Rapport 209 » : op.cit ; p 65-73.

وفي سنة 2011، قدر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بـ 20.6 مليار دولار حيث شهد الفائض الإجمالي الخارجي الذي يمثل 72.3% من فائض سنة 2010 (15.33 مليار دولار) على قابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية للجزائر، وخلال هذه السنة، سجل رصيد الحساب الجاري فائضا معتبرا (19.70 مليار دولار) مقابل فائض بـ 12.15 مليار دولار فقط بالنسبة لسنة 2010 وشبه توازن في 2009، وهذا الفائض المعتبر في رصيد الحساب الخارجي في سنة 2011، قد رافقه رصيد موجب ضعيف لحساب رأس المال والعمليات المالية، (0.36 مليار دولار)، ويعود هذا الأخير إلى التسديد المعتبر للدين الخارجي في الثلاثي الأول من سنة 2011، وكذا الاستثمارات في الخارج من طرف المقيمين، هذا ما سمح بالتقليص المعتبر للدين الخارجي قصير الأجل حيث انتقل قائمه من 1.778 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2010 إلى 1.142 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2011¹.

أما في سنة 2012، بلغ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات 12.06 مليار دولار مؤديا بذلك مواصلة تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف من طرف بنك الجزائر لكن بأقل حجم مقارنة مع السنة السابقة وحتى مع 2010، حيث سجل رصيد الحساب الخارجي فائضا من جديد بـ 12.42 مليار دولار خلال سنة 2012، في حين سجل حساب رأس المال عجزا طفيفا قدر بـ 0.36 مليار دولار في وضعية امتازت بتراجع صافي المداخيل بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1.52 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار في 2011).

عموما ورغم المستوى المرتفع جدا للواردات والذي بلغ 51.569 مليار دولار، تعززت الوضعية الخارجية للجزائر أكثر خلال سنة 2012.

بالفعل، وبتزايد الاحتياطات الرسمية للصرف، تراجع قائم الدين الخارجي المتوسط، والطويل الأجل مع استقرار الدين الخارجي قصير الأجل حول مليار دولار واحد، تشكل هذه الصلابة للوضعية المالية الخارجية الصافية والتسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف المحورين الأساسيين لاستقرار المالي الخارجي للجزائر².

¹ - بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2011"، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

² - بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2012"، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

المبحث الثاني: دراسة قياسية على النمو الاقتصادي في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى دراسة أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، وذلك من خلال اختيار العلاقة بين الإيرادات العامة والتوازن الاقتصادي من جهة، والنفقات العامة والتوازن الاقتصادي من جهة أخرى في الجزائر، إضافة إلى اختبار أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بغية متغيرات السياسة المالية الأكثر أهمية التي تلعب دورا أساسيا في تفسير تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر لاسيما في المدى الطويل.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

الفرع الأول: عرض النموذج

بصفة عامة، يكتب النموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي¹:

$$Y_t = a_0 + a_1x_{t1} + a_2x_{t2} + \dots + a_kx_{tk} + \varepsilon \quad \dots \dots \dots (1)$$

مع:

$$\gamma = \begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_t \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix}, \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_t \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}; \mathbf{a} = \begin{pmatrix} a_0 \\ a_1 \\ a_2 \\ \vdots \\ a_k \end{pmatrix} \mathbf{X} = \begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} & \dots & x_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & x_{1t} & x_{2t} & \dots & x_{kt} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & \dots & x_{kn} \end{pmatrix}$$

$$(n, 1)(n, k+1) \quad (k+1, 1)(n, 1)$$

حيث:

Y: شعاع يضم n مشاهدة للمتغير الداخلي للنموذج Yt (أو المتغير المفسر باسطة النموذج).

X: مصفوفة المتغيرات الخارجية للنموذج، كل عمود من المصفوفة هو عبارة عن متغير مفسر، أما العمود

الأول من المصفوفة، والذي يتكون من القيم 1، يتوافق مع المعامل α_0 (معامل الحد الثابت).

¹ -Régis Bourbonnais, « économétrie », Manuel et exercices corrigés, 8^{ème} éd, Dunoud, Paris, 2011, P 48.

α : شعاع المعلمات الواجب تقديرها وعددها يساوي $(k+1)$ لأن النموذج يضم k متغير مفسر + الحد الثابت α_0 .

ε : شعاع الأخطاء العشوائية، فهذه الأخطاء تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن العلاقة بين المتغير الداخلي ومختلف المتغيرات المفسرة ليست دقيقة.
N: عدد المشاهدات.

K: عدد المتغيرات المفسرة الحقيقية، أي مع استبعاد الحد الثابت.

الفرع الثاني: تقدير معاملات الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

لتقدر الشعاع α للمعادلة (1) والذي يضم المعاملات، $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$ ، يتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية التي تتمثل في إيجاد الحد الأدنى لمجموع مربعات الأخطاء العشوائية، أي¹:

$$\text{Min} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 = \min \varepsilon' \varepsilon = \min(Y - Xa) = \text{min}S \dots \dots \dots (2)$$

مع: ε' منقول شعاع ε

لبحث عن الحد الأدنى لهذه الدالة يتم اشتقاق S بالنسبة لـ α :

$$\frac{\partial S}{\partial \alpha} = -2X'Y + 2X'X\hat{a} = 0$$

$$\rightarrow \hat{a} = (X'X)^{-1} X'Y \dots \dots \dots (3)$$

$$\hat{a} = \begin{bmatrix} \hat{a}_0 \\ \hat{a}_1 \\ \vdots \\ \hat{a}_k \end{bmatrix}$$

يكتب النموذج المقدر بالشكل التالي:

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 x_{1t} + \hat{a}_2 x_{2t} + \dots + \hat{a}_k x_{kt} + e_t$$

$$e_t = y_t - \hat{y}_t \quad \text{مع:}$$

¹ -Régis Bourbounais, « économétrie », Op, Cit, P 49.

الفرع الثالث: فرضيات النموذج

نموذج الانحدار هو خطي بالنسبة لـ X (أو بالنسبة للمعاملات)، ويمكن التمييز بين الفرضيات العشوائية المرتبطة بالخطأ العشوائي ε والفرضيات الهيكلية¹.

1- الفرضيات العشوائية:

- الفرضية 01: القيم $X_{i,t}$ مشاهدة بدون أخطاء.
- الفرضية 02: التوقع الرياضي للخطأ العشوائي يساوي الصفر، $E(\varepsilon) = 0$
- الفرضية 03: تباين الخطأ العشوائي الثابت $E(\frac{\varepsilon^2}{t}) = \sigma_\varepsilon^2, (\forall t)$ ، وتدعى بفرضية تجانس الخطأ العشوائي.
- الفرضية $E(\varepsilon_t \varepsilon_{t'}) = 0$ مع $t \neq t'$ وهذا يعني أن الأخطاء العشوائية غير مترابطة فيما بينها (أي مستقلة عن بعضها البعض).
- الفرضية 05: $cov(x_{it}, \varepsilon_t) = 0$ أي أن الخطأ العشوائي مستقل عن المتغيرات المفسرة.

2- الفرضيات الهيكلية:

- الفرضية 06: غياب التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، وهذا يعني ان المصفوفة (XX') منتظمة مقلوبها $(XX')^{-1}$ موجود.
- الفرضية 07: $(XX')/n$ تؤول إلى مصفوفة محدودة غير منفردة.
- الفرضية 08: $n > k+1$ ، عدد المشاهدات أكبر من عدد السلاسل المفسرة.

الفرع الرابع: خصائص المقدرات

ستتم دراسة خصائص مقدر المربعات الصغرى: $\hat{a} = (XX')^{-1} X'Y$

➤ خاصية عدم التحيز: $\hat{a} = (XX')^{-1} X'Y = (X'X)^{-1} (Xa + \varepsilon)$

وبالتالي:

$$E(\hat{a}) = a + (XX')^{-1} X'E(\varepsilon) = a$$

لأنه حسب الفرضية 02: $E(\varepsilon) = 0$

¹ - Régis Bourbonnais, « économétrie), Op, cit, P 51.

إذن المقدّر \hat{a} يتميز بعد التحيز: $E(\hat{a}) = a$

➤ خاصية التقارب:

مصفوفة البيانات والتباينات المشتركة لمعاملات الانحدار $\Omega = \sigma_{\varepsilon}^2 (X'X)^{-1}$

$$\Omega_{\hat{a}} = \frac{\sigma_{\varepsilon}^2}{n} = \left(\frac{X'X}{n}\right)^{-1}$$

وعليه عندما $n \rightarrow \infty$ فإن $\lim \Omega_{\hat{a}} = 0$ (حسب الفرضيتين 3 و 7).

إذن المقدّر \hat{a} متقارب.

➤ نظرية Gauss-Markov: يمثل مقدر المربعات الصغرى العادية \hat{a} أفضل مقدر خطي غير متحيز

(Blue)، وهذا يعني أنه بين جميع المقدرات الأخرى وغير المتحيزة، فإن مقدر المربعات الصغرى العادية له

أدنى، وبالتالي، يمكن القول أيضا أنه مقدر فعال¹.

مقدر تباين الخطأ العشوائي σ_{ε}^2 كما يلي:

$$\sigma_{\varepsilon}^2 = \frac{e'e}{n - K - 1}$$

وبالتالي يمكن تقدير مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لمعاملات الانحدار $\hat{\Omega}_{\hat{a}}$ بواسطة:

$$\hat{\Omega}_{\hat{a}} = (XX')^{-1} \sigma_{\varepsilon}^2$$

الفرع الخامس:

تعطى المعادلة الأساسية لتحليلي التباين كما يلي:

$$\sum_t (y_t - \bar{y}) + \sum_t e_t^2$$

التغير الكلي (SCT) يساوي مجموع التغير المفسر (SCE) والتغير المتبقي (SCR)

انطلاقا من المعادلة، يمكن قياس نوعية التعديل بواسطة معامل التحديد R^2 :

$$\frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_t e_t^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2}$$

قيمة معامل التحديد تنتمي إلى المجال [0 , 1] قيمة قريبة من الواحد تشير إلى أن نوعية

التعديل هي جيدة، حيث تكون نسبة التغير الكلي في Y المفسر بواسطة النموذج مرتفع.

¹ - Isabelle Cadoret et autres, économétrie appliquée, Op, cit, P 47.

تمقدر المربعات الصغرى يقوم بتدنية مجموع مربعات البواقي، وبالتالي يعظم قيمة معامل التحديد R^2 ، ولكن هذه الإحصائية تزيد مع زيادة عدد المتغيرات الخارجية (المفسرة)، لهذا السبب يتم حساب كذلك معامل التحديد المعدل \bar{R} الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المفسرة الظاهرة في النموذج¹.

$$\bar{R} = 1 - \frac{n-1}{n-k-1} (1 - R^2)$$

حيث: $\bar{R}^2 < R^2 \neq$ وإذا كان n كبير فإن $\bar{R}^2 = R^2$

الفرع السادس: اختبارات المعنوية الإحصائية وتحديد فترات الثقة للمعاملات

لمعرفة فيما إذا كانت إحدى المتغيرات المفسرة المدرجة في نموذج الانحدار تساهم حقا بشكل معنوي في تفسير المتغير الداخلي، فإنّ يجب اختبار فيما إذا كان معامل الانحدار الخاص بهذا المتغير يختلف معنويا

عن الصفر عند مستوى معنوية α محدد، عادة $\alpha = 50\%$

اختبار الفرضيات هو كالتالي:

$$H_0 : a_i = 0$$

$$H_1 : a_i \neq 0$$

النسبة $\frac{\hat{a}_i - a_i}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}}$ تخضع لتوزيع student بعدد درجات حرية تساوي $(n-k-1)$

تحت الفرضية H_0 ، يكون لدينا:

$$t_{\hat{a}_i}^* = t_{cal} = \frac{|\hat{a}_i|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}}$$

هذه الإحصائية تخضع لتوزيع Student بعدد حرية تساوي $(n-k-1)$

الفرع السابع: اختبار دارين-واتسن DW

يعتبر ها الاختبار الأكثر شيوعا ودقة حيث يستعمل هذا الاختبار على النسبة بين مجموع مربع فروق الأخطاء ومجموع مربعات هذه الأخطاء².

يأخذ اختبار دارين الشكل الآتي:

$$\forall t = 1 \dots n, \mu_i = \rho \mu_{i-1} + e_t$$

¹ -Isabelle Cadoret et autres, économétrie appliquée, Op, cit, P 47.

² -جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية، الجزائر، ط 1، 2007، ص 103.

ويستند هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: والتي تنص على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء $H_0 : p \neq 0$

الفرضية البديلة: ويعني وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $H_1 : p \neq 0$

ومن أجل اختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب إحصائية DW من الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=2}^n e_t^2}$$

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n \sum_{t=2}^n e_{t-2}^n - 2 \sum_{t=2}^n e_t e_{t-2}}{\sum_{t=2}^n e_t^2}$$

وعندما يؤول n إلى ما لا نهاية تصبح e_t و e_{t-1} متساويان تقريبا

$$\hat{p} = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=2}^n e_t^2}$$

ويمكن تعديل صيغة دارين واتسن لتصبح:

$$DW - 2 - 2 \hat{p}$$

$$DW - 2 (1 - \hat{p})$$

ومنه نستنتج من المعادلة الأخيرة أن DW تتراوح بين 0 و 4.

إن قيمة DW الاختبارية بقيمتين تشير إحداهما إلى الحد الأدنى ويرمز تلهها بالرمز d_1 والحد الأعلى

ويرمز لها بالرمز du حسب درجات الحرية n و k' لمستوى معنوي معين¹.

حيث n: تمثل عدد المشاهدات في العينة موضوع الدراسة.

K: تمثل العدد الكلي للمتغيرات المستقلة دون احتساب المتغير الثابت.

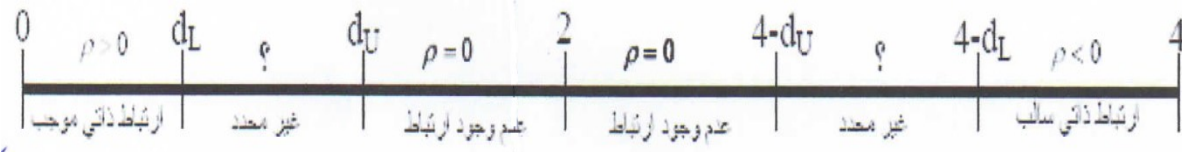
لاختبار فرضية العدم توضع قيم بمستوى معنوية 5% وهذا على أساس عدد المشاهدات n وعدد

المتغيرات المستقلة K ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين dL و dU وتتراوح بين 0 و 2 واللتين تحديدين

مساحة ما بين 0 و 4 حسب الشكل:

¹ - حسين علي بخت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري، عمان، 2007، ص 199.

الشكل رقم (3-10): التوزيع الاحتمالي لدارين واتسن



المصدر: Régis Bourbonnais, Op, Cit, P 123.

الجدول رقم (3-10): تلخيص نتيجة اختبار دارين واتسن:

النتيجة	قيمة DW	
$P < 0$ ارتباط ذاتي سالب أي رفض فرضية العدم	$4-dL < D < 4$	1
منطقة غير محدد، أي لا يمكن أن نستنتج أن هناك ارتباط أم لا	$4-dU < D < 4-dL$ $dL < D < dU$	2

المطلب الثاني: بناء النموذج وتقدير معالمه

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية، إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معالمه من أهم مراحل القياس الاقتصادي وهذا لكثرة الأخطاء التي قد تتعرض لها كإفغال بعض المتغيرات أو نقص البيانات أو استخدام شكل رياضي غير مناسب.

الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة

تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

بعد وصف السياسة المالية وأدواتها بالجزائر ويأخذ المتغيرات الاقتصادية المتوفرة يمكن تعريف على

النحو التالي:

$$y = f (Dg , DE, tt, Ti) \dots \dots \dots (1)$$

لتحديد الشكل الرياضي لدالة الدخل الوطني PIB تقوم بالتمثيلات البيانية لكل متغير يتغير (PIB).

من خلال هذه التمثيلات البيانية قد تأخذ دالة الدخل الوطني للشكل الخطي التالي:

$$y_r = a_0 + a_1 Dg_t + a_2 DE_t + a_3 TT_t + a_4 Ti_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

متغيرات نموذج الدراسة:

المتغير التابع: ويمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر يعبر عن النمو الاقتصادي ويرمز له بـ Y_t
المتغيرات المستقلة أو المفسرة: هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نذكر
منها:

1- نفقات لتجهيز DE.

2- نفقات التسيير DG.

3- معدل التشغيل TT.

4- معدل التضخم Ti.

ε يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج والتي لها a_0, a_1, a_2, a_3, a_4
تأثير على النمو.

a: هو الحد الثابت.

t: المشاهدات.

الفرع الثاني: تقدير النموذج

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها أنظر الملحق (...)، مع الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات
الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي (WPI) والصندوق النقد الدولي (IFS) وايضا بعض الهيئات الخاصة
الوطنية كالديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري، ويستند التحليل من الجانب
التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (2000-2014) إذ سيتم استخدام الأساليب
الكمية القياسية للتعرف على طبيعة تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي الجزائري.

وباستعمال برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews) قمنا بتقدير الانحدار المتعدد للمعادلة (2)
باستعمال طريقة مربعات الصغرى، حيث أدرجنا جميع الأدوات السياسية المالية لترى كيفية تأثيرها على
النمو الاقتصادي بالجزائر، لذا قمنا بالإقصاء التدريجي للمعالم غير معنوية المتمثلة لـ TT فتحصلنا على
توزيع النهائي.

حيث يكتب الشكل النهائي لمعادلة الناتج الوطني الخام:

$$PIB = 2848.50 - 383.04 \times Ti + 1.650934 DG + 3.377 DG \dots\dots\dots (3)$$

(4.98) -2.30) (4.62) (4.70)

$R^2 = 96.81 \%$

DW = 1.80

التعليق الإحصائي:

نلاحظ أن جميع القيم T-Statistics يأخذ قيمتها المطلقة هي أكبر من (1.96)، نستنتج أن جميع معالم المتغيرات هي مقبولة إحصائياً.

وبالنظر إلى قيمة DW (1.8) نلاحظ أنه يقع في مجال [2 , dU]، أي أنه لا يوجد ارتباط خطي بين الأخطاء من الدرجة الأولى، أي أنه لا يمكننا تحسين النموذج (3) باستعمال الارتباط الخطي من الدرجة الأولى بين الأخطاء نلاحظ أيضاً أن Prob (Ficher) هي معدومة أي أن نموذج مقبول في مجمله على الشكل الممثل بالعلاقة (3).

كما نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 96.8 \%$ ، وهو يقارب من 100% أي أن المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة 96.81% من سلوك المتغير المستقل.

التعليق الاقتصادي:

بالرجوع إلى العلاقة (3) نستنتج:

- أن هناك علاقة طردية بين (نفقات التسيير DG، ونفقات التجهيز DE، ومعدل التشغيل) والدخل الوطني (PIB).

- حيث كلما تغيرت نفقات التسيير بوحدة واحدة يتغير الدخل الوطني بـ 1.65.

- كلما تغيرت نفقات التجهيز بوحدة واحدة يتغير الدخل الوطني بـ 3.374.

هناك علاقة عكسية بين التضخم والدخل الوطني، كلما زاد التضخم بوحدة واحدة نقص الدخل الوطني بـ -383.01.

خلاصة:

تضمن هذا الفصل الإطار النظري للسياسة المالية في الجزائر "2014/2000" حيث تناول عرض تحليل رقمي لأدوات السياسة المالية بالجزائر مصحوبا ببعض التعاليق الاقتصادية انطلاقا من سنة "2000" استعاد الاتفاق العام باتجاهه المتزايد بنسبة الإجمالي الناتج الداخلي، وذلك كنتيجة لبرامج الاستثمارية التي أطلقتها الدولة لفترة "2014/2000"، بالإضافة إلى دراسة قياسية لاختبار أثر المتغيرات السياسية المالية على النمو الاقتصادي في إطار نموذج داخلي وذلك خلال فترة "2014/2000".

وقد تم الاستعانة بنموذج الانحدار المتعدد، حيث أشارت النتائج إلى أن:

- كل من رأس المال البشري ومعدل نمو السكان لا يؤثران على النمو الاقتصادي بينما أن التجارة الخارجية والقروض المتقدمة للقطاع الخاص، ومؤشر المخاطر القطرية فهي متغيرات تؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي في الجزائر إذ أن الانفتاح التجاري والقروض المقدمة من خلال قناة الاستقرار السياسي والأمني كلها عوامل تصب صالح النمو الاقتصادي.

- بالنسبة إلى علاقة عكسية مع مؤشر النمو الاقتصادي فارتفاع الدين وعجز دليل على إتباع سياسة مالية انكماشية تقشفية، مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي.

- بالنسبة Dz , Dg , TT فتدل إشارة موجبة بالنسبة للمتغيرات الثلاث على أن العلاقة بينهم وبين مؤشر النمو الاقتصادي هي علاقة طردية مما يعني أن السياسة المالية التوسعية طريق قناة الإنفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على الاقتصاد.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولت توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو، ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج الحقيقي، الدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي، كما تمكنت في الفصل الأول من إعطاء تعاريف للنمو الاقتصادي والأسس التي يركز عليها، بالإضافة على طبيعة الاقتصاد الجزائري، وفي الفصل الثاني إعطاء مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي، بداية بالنظريات الكلاسيكية لـ Malthu, Marx, Ricardo, A-Smith، ثم النماذج النيوكلاسيكية لـ Harrol و Slow و Domas، ونماذج النمو الداخلي المتمثلة في نموذج Barro, Romer, Lucas، هذه النماذج تعطي مختلف العوامل المؤثرة والمحددة في النمو الاقتصادي، والمتمثلة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري، ارتفاع إنتاجية العمل خلال الاستثمار في رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي والابتكارات، إضافة إلى دعم البحث وتطوير الذي يؤدي إلى تنويع وتحسين المنتجات.

نتائج البحث:

- الفرضية الأولى صحيحة.

1- لأن النمو الاقتصادي يتأثر بصفة عامة بالسياسات المالية (نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الضخم ومعدل التشغيل).

2- تلعب نفقات التسيير دورا إيجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يبين وجود علاقة طردية قوية مع معدل الدخل الوطني.

3- أيضا نفقات التجهيز تلعب دورا إيجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي بوجود علاقة طردية مع الدخل الوطني.

4- أما عن معدل التشغيل لا يوجد علاقة بين معدل التشغيل، والدخل الوطني لأنه لا يتأثر بالعلاقة العكسية.

5- معدل التضخم يتأثر سلبا.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة الكتب باللغة العربية

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1993.
2. أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
3. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.
4. جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات.
5. جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية، الجزائر، ط 1، 2007.
6. حسين علي بجيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، 2007.
7. روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي، تر: نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
8. سام ويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون لبنان 2006.
9. صلاح الدين الناسق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966.
10. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
11. عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية وتخطيط النمو والتنمية الاقتصادية.
12. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1991.
13. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
14. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الثامن جانفي 2005.
15. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
16. محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية.
17. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، .

18. محمد علي الليلي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1974.
19. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظرية وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007.
20. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
21. ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للصياغة والنشر، بيروت، 1968.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Isabelle Cadoret et autres, économétrie appliquée.
2. Régis Bourbounais, « économétrie », Manuel et exercices corrigés, 8^{ème} éd, Dunoud, Paris, 2011, P 48.
3. Robert j Barro, xavier salo. i . Martin, «economic growth » ; 1et ED op cit.
4. World Bank ; "Algeria: A Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment"; Vol. 1; World Bank Report; No. 36270-DZ; August 2007.
5. Youcef Benabdellah, « Croissance et dutchdisease en Algérie, les cahiers du CREAD, N° 75.

ثالثا: المجلات

1. خلوط فوزية، برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحددة، مجلة علوم إنسانية، عدد 29، جامعة الجزائر.
2. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005
3. كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010.

4. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
5. مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3.
6. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013.
7. وردة عويسي، البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط، حالة الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 39، سبتمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.

رابعا: رسائل ومذكرات

1. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، دفعة 2008-2009.
2. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008.
3. شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
4. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، أستاذ الاقتصاد، مساعد بكلية التجارة، الإسكندرية، 1997.
5. عبد الكريم تاج، نماذج النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

6. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
7. عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015-2016.
8. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: 2012 - 2013.
9. معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
10. ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجريبية، جامعة ابن تيارت، للطلبة سنة الثانية علوم اقتصادية.

خامسا: المراسيم والقوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 1962/03/22.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.
3. مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003.
4. قانون رقم 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق لـ 07 يوليو 1984، يتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.
5. قانون لاقم 88-03 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408، الموافق لـ يناير سنة 1988، يتعلق بصناديق المساهمة، المادتين 1 و2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 يناير سنة 1988.

سادسا: المواقع الالكترونية

1- بنك الجزائر، "التقارير السنوية، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

2-<https://www.bank-of-algeria.dz/>

الملاحق

الملحق رقم 1:

تحديد قيمة التشغيل لسنة 2014

Dependent Variable: TT
 Method: Least Squares
 Date: 05/19/19 Time: 11:57
 Sample: 2000 2013
 Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	49.21943	3.460453	14.22340	0.0000
@TREND	3.560198	0.452434	7.868991	0.0000
R-squared	0.837665	Meandependent var	72.36071	
Adjusted R-squared	0.824137	S.D. dependent var	16.27264	
S.E. of regression	6.824106	Akaike info criterion	6.810363	
Sumsquaredresid	558.8211	Schwarz criterion	6.901657	
Log likelihood	-45.67254	Hannan-Quinn criter.	6.801912	
F-statistic	61.92102	Durbin-Watson stat	1.031098	
Prob(F-statistic)	0.000004			

$$Tt=49.21+3.55(t)$$

$$Tt2014=49.21+3.56(15)$$

$$Tt2014 =102.21$$

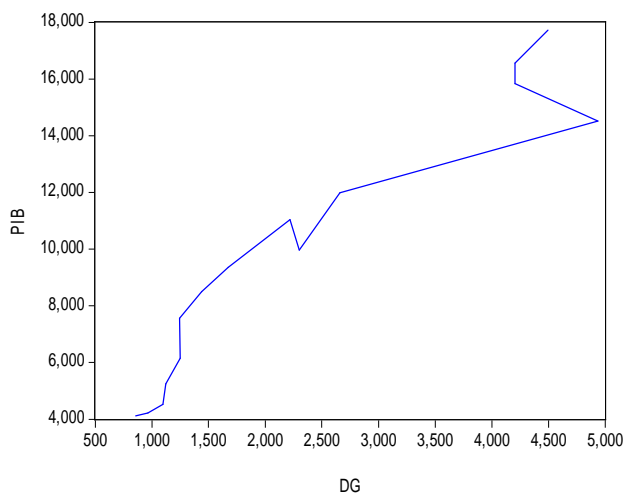
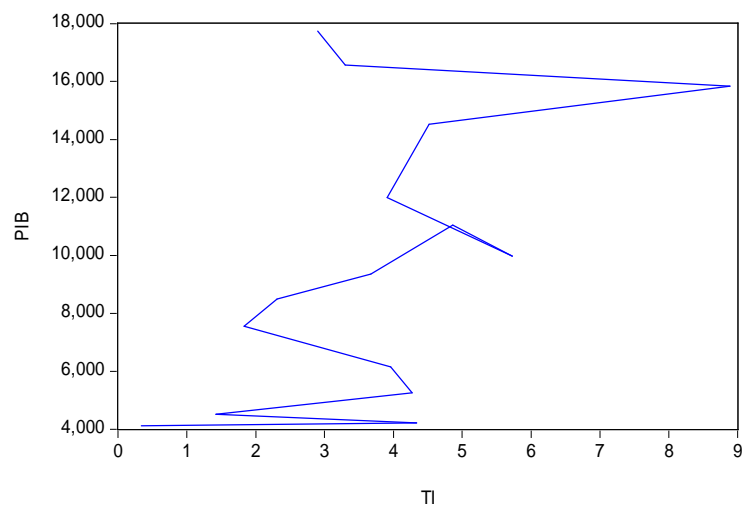
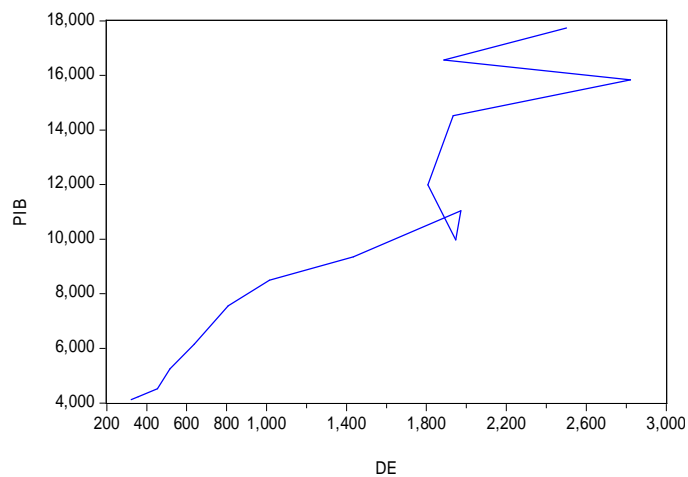
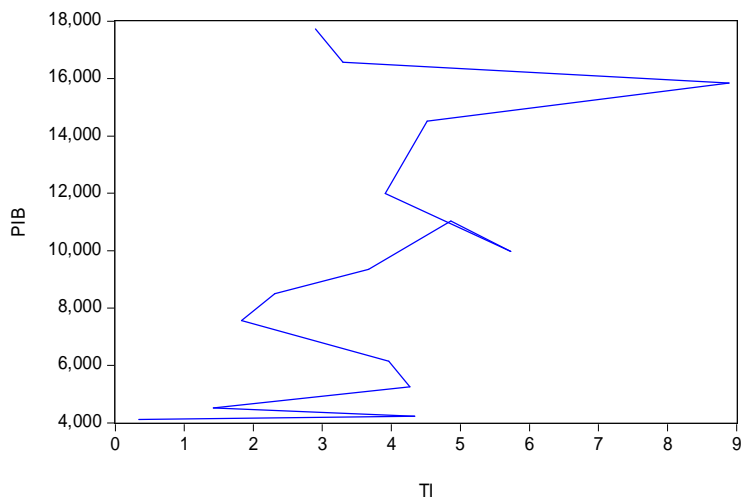
الملحق رقم 2:

إحصائيات النموذج

Obs	PIB	DE	DG	TI	TT
2000	4123.5	321.929	856.193	0.34	56.24
2001	4227.117	357.395	963.633	4.34	57.28
2002	4522.773	452.93	1097.716	1.42	58.71
2003	5252.321	516.504	1122.761	4.2699999999999999 9999	60.18
2004	6149.117	638.036	1250.894	3.96	61.1
2005	7561.984	806.905	1245.132	1.83	62.05
2006	8501.636	1015.144	1437.87	2.31	63.48
2007	9352.886	1434.638	1674.031	3.67	64.4
2008	11043.704	1973.278	2217.775	4.8600000000000000 0001	64.83
2009	9968.025	1946.311	2300.023	5.73	89.83
2010	11991.564	1807.862	2659.078	3.91	90.05
2011	14519.808	1934	4935.8999999999999999 9999	4.5199999999999999 9999	90.0400000000000000 0001
2012	15843.003	2820.4	4204.303	8.89	98.03
2013	16570	1887.821	4204.303	3.3	96.83
2014	17731	2501.422	4494.327	2.9	102.61

الملحق رقم 3:

تحديد شكل العلاقة الرياضية بين المتغير التابع PIB والمتغيرات الأخرى



\

الملحق رقم 4:

تقدير النموذج الأولي وتحديد معالم الغير معنوية

Dependent Variable: PIB
 Method: Least Squares
 Date: 05/19/19 Time: 12:37
 Sample: 2000 2014
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	3.246217	0.831865	3.902339	0.0029
DG	1.542616	0.477823	3.228424	0.0090
TI	-378.7299	173.5775	-2.181906	0.0541
TT	15.33123	42.42922	0.361337	0.7254
C	2120.950	2099.744	1.010100	0.3363
R-squared	0.968527	Meandependent var		9823.896
Adjusted R-squared	0.955938	S.D. dependent var		4674.636
S.E. of regression	981.2463	Akaike info criterion		16.87673
Sumsquaredresid	9628442.	Schwarz criterion		17.11274
Log likelihood	-121.5754	Hannan-Quinn criter.		16.87421
F-statistic	76.93421	Durbin-Watson stat		1.747848
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 5:

النموذج النهائي بعد اقضاء المعالم الغير معنوية

Dependent Variable: PIB
 Method: Least Squares
 Date: 05/19/19 Time: 12:39
 Sample: 2000 2014
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	3.377462	0.718194	4.702715	0.0006
DG	1.650934	0.357085	4.623368	0.0007
TI	-383.0480	166.1814	-2.305000	0.0417
C	2848.504	571.5559	4.983772	0.0004
R-squared	0.968116	Meandependent var		9823.896
Adjusted R-squared	0.959421	S.D. dependent var		4674.636
S.E. of regression	941.6695	Akaike info criterion		16.75636
Sumsquaredresid	9754155.	Schwarz criterion		16.94518
Log likelihood	-121.6727	Hannan-Quinn criter.		16.75435
F-statistic	111.3353	Durbin-Watson stat		1.805251
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملخص:

النمو الاقتصادي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، وكونه أقرب مؤشر لإحصاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي، والمحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة أفضل، باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي، والذي يساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية ولهذا كان من الضروري التعرض إلى ظاهرة النمو الاقتصادي بهدف البحث في أسبابه والحد من معوقاته، ولقد تعزز الاهتمام بالنمو الاقتصادي، حيث تعود اهتمامات العديد من الاقتصاديين والسياسيين في مختلف البلدان والمنظمات الدولية، فأخذ مكانا وحيزا كبيرا بين الدراسات الاقتصادية، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2014.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، نظريات النمو الاقتصادي، السياسة المالية.

Résumé :

La croissance économique est considérée comme l'un des indicateurs économiques les plus importants, l'objectif de toute politique économique et l'indicateur le plus proche pour dresser un portrait fidèle de la performance économique, et le moteur qui contribue à améliorer le niveau de vie et à accroître la prospérité pour une vie meilleure, Comme il réduit le fardeau de la rareté des ressources et génère une augmentation du produit national, ce qui contribue à faire face aux problèmes économiques et, par conséquent, il était nécessaire de s'exposer au phénomène de la croissance économique pour rechercher les causes et réduire les obstacles, Là où les intérêts de nombreux économistes et politiciens de divers pays et organisations internationales ont pris une place importante entre les études économiques, cette étude vise à analyser l'impact de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie entre 2000-2014

Mots-clés: croissance économique, théories de la croissance économique, politique fiscale.